منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (125) يناير / كانون الثاني 2024

مجلة فصلية تصدر عن منظمة العمل العربية
وتعني بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

فايز علي المطيري

محرر المجلة

د. رانية رشدية

أعضاء هيئة التحرير

هدى محمود الغنيمي

إسلام سناء

مستورة عطية الجراري

للتواصل مع إدارة تحرير المجلة:

ترسل الدراسات والأبحاث والمقالات باسم
رئيس التحرير على العنوان التالي:

7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب. 814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية

فاكس: 37484902 - 00202

هاتف: 33362719/721/731

موقع المنظمة الإلكتروني: www.alolabor.org

البريد الإلكتروني: alo@alolabor.org

الآراء والمقالات تعبر عن رأي أصحابها

التجهيزات الفنية والطباعة

مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

محتويات العدد

يناير 2024

افتتاحية العدد 3

أنشطة المدير العام لمنظمة العمل العربية 4

أنشطة منظمة العمل العربية 10

بيانات منظمة العمل العربية 63

أخبار عالم العمل 66

دراسات ومقالات 72

بقلم رئيس التحرير
فايز علي المطيري
المـديـــر العـــام

هـي بضعة سـطور، لاتفي بمـا يعتصر القلـوب ألمًـا وحزناً وغضباً جـراء الجرائم اللاإنسـانية والأوضـاع الكارثيـة التـي يعيشها عمال وشعب قطاع غزة والأراضي العربية المحتلة، فهـذه البقعة الصغيرة من أرض فلسطين، شـهدت ولاتزال وطأة الحـرب بكل قسـوتها، تجرعـت كل أنواع الحـزن والفقد والجـوع والنـزوح ... عدوان همجي تسـبب فـي دمـار واسـع النطاق للبنيـة التحتيـة الأساسية،والمنشـآت والمستشـفيات والمرافق العامة، مما أدى إلـى توقـف عجلة الإنتـاج وزيـادة معدلات البطالة بشـكل غير مسـبوق، مما زاد من معاناتهم، وفقرهم المدقع.

إن الأوضاع الاجتماعية لم تكن أقل قسوة مـن الأوضاع الاقتصادية، فقـد دمرت هذه الحرب الاقتصاد الفلسـطيني، وفُقد الآلاف مـن العمال وأصحـاب العمل بين شـهيد وجريـح وأسـير، محدثة صدعـاً عميقاً في أسـواق العمل، تاركة خلفه جراحًا إنسانية قد لا تندمل في المـدى المنظور. فالعمال في الضفة الغربيـة وقطاع غزة، يواجهون أقوى التحديات في مختلف قطاعات العمل جعـل البحث عـن لقمـة العيـش معركة يوميـة، فالعامل الفلسـطيني فقد عمله بينمـا خسـر أصحـاب العمل منشـآتهم ومصانعهم وأماكن عملهم، ليفقد سوق العمل الفلسـطيني حوالـي نصف مليون وظيفـة، وأصبحـت البطالة فـي قطاع غزة تفـوق 75%، ناهيك عن اسـتمرار الحصار الخانق، ومنع إدخال المساعدات الإنسانية للحصـول علـى الحـد الأدنى مـن المواد الأساسية لاستمرار العيش.

ومن هنا، أتوجه إلى أطراف الإنتاج الثلاثة فـي الـدول العربيـة وكافـة المؤسسـات الإنسـانية، والحقوقيـة، والمنظمـات والهيئـات الدوليـة المحبـة والمناصـرة للسـلام لتوحيـد الجهـود والعمـل معًا من أجـل تقديم الدعم المـادي والمعنوي لإغاثة عمال وشعب فلسطين المنكوبين، وتأمين سـبل الحياة من غذاء وماء ومأوى ودواء لمواصلـة صمودهـم فـي مواجهة آلـة القتل اليوميـة، وتبعات حـرب الإبادة ومحـاولات التهجير القسـري التي تخطط لها قوات الاحتلال، والسـعي لإحلال السلام العادل والشـامل لإيجاد مسـتقبل أفضل للعمال وأسـرهم في فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

دعم القضية الفلسطينية محور لقاء «نور الدين الطبوبي» بالمدير العام لمنظمة العمل العربية

استقبل السيد/ نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل في مكتبه معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث تناول الطرفان الوضع الاجتماعي في تونس وكيفية تفعيل وتعزيز الحوار الاجتماعي.

كما ناقش الطرفان الأوضاع في قطاع غزة وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من انتهاكات تتعارض مع كافة الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية.

وأكد المدير العام لمنظمة العمل العربية خلال اللقاء على أهمية دعم الشعب الفلسطيني وفضح ممارسات الاحتلال الإجرامية في المؤتمرات الدولية والعربية، مؤكداً على دور منظمة العمل العربية الداعم للقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى.

ومن جانبه أشاد «الطبوبي» بمواقف منظمة العمل العربية تجاه القضية الفلسطينية، مؤكداً على أهمية دعم القضية مادياً ومعنوياً وتعزيز الوحدة النقابية.

«المطيري» يعقد الاجتماع التنسيقي لرؤساء وأعضاء وفود الدول العربية في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية بشأن الأوضاع في غزة

تأكيداً لحرص منظمة العمل العربية المتواصل منذ إنشائها على دعمها الثابت لعمال وشعب فلسطين والدفاع عن القضية الفلسطينية وإيصال صوت المجموعة العربية في المحافل العربية والدولية، وبهدف توحيد المواقف العربية وحشد الدعم الدولي ومناصرة الدول الصديقة في هذا الظرف القاهر الاستثنائي الذي تشهده فلسطين المحتلة، توجه معالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية بدعوة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الأعضاء في مجلس إدارة منظمة

العمل الدولية من أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات وأصحاب أعمال وعمال) صباح يوم الأربعاء الموافق 1 نوفمبر/ تشرين الثاني في جنيف إلى عقد اجتماع تنسيقي، وذلك بحضور سعادة السيد إبراهيم خريشة - سفير دولة فلسطين ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف وسعادة السيد محمود عبدالله الصديقي منسق المجموعة العربية في جنيف، وسعادة الدكتور عامر الحجري - مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بمجلس التعاون الخليجي، وبمشاركة السيدة الدكتورة ربا جرادات - مدير المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية.

رحب «المطيري» في بداية أعمال الاجتماع بأصحاب المعالي والسعادة المشاركين، موضحاً أهمية التوافق على موقف موحد يستنكر الإبادة الجماعية والقصف الممنهج الذي تقوم بها سلطات الاحتلال في قطاع غزة مستهدفة الأطفال والنساء والشيوخ والمستشفيات والمدارس ودور العبادة، وتفاقم تأثيرها على العمال وأصحاب العمل بالتزامن مع عمليات اعتقال الآلاف من العمال الفلسطينيين، مؤكداً سعي المنظمة والدول العربية الأعضاء في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية في دورتها 349 لعام 2023 لحشد الدعم الدولي لإدانة هذه الأعمال الوحشية واللاإنسانية والمطالبة بالوقف الفوري للعدوان المتواصل على شعب وعمال فلسطين، مناشداً المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته لتقديم الدعم الإنساني للأبرياء، فضلاً عن المطالبة بفتح المعابر والممرات الإنسانية لإدخال المساعدات من الوقود والغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية اليومية وسط انقطاع الماء والكهرباء والاتصالات والإنترنت والذي يعيق الأعمال الإغاثية. هذاوتقدم سعادة السيد إبراهيم خريشة - سفير دولة فلسطين بعرض مفصل يشرح الأوضاع المأساوية التي يعيشها عمال وشعب فلسطين، موضحاً الآثار الكارثية التي خلفتها الحرب المتواصلة على قطاع غزة، وضرورة الخروج بموقف موحد يدعم عمال وشعب فلسطين، مستندين إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادرات السلام العربية المتعددة وإقرار حق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

«الزاهي» يشيد ببيان منظمة العمل العربية الداعم للحق الفلسطيني

استقبل معالي وزير الشؤون الاجتماعية السّيد مالك الزاهي يوم 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بمقر الوزارة المدير العام لمنظمة العمل العربية معالي السّيد فايز علي المطيري، بحضور رئيسة الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية حياة بن إسماعيل، والمديرة العامة لمكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية فريال غراب ومستشار الوزير ياسين عزازة، ومدير المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل وليد اللموشي.

وأشاد «الزاهي» ببيان منظمة العمل العربية حول غزة، مؤكداً أن الموقف الذي تضمنه البيان يتماشى مع الموقف التونسي شعباً وقيادة المساند للحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أرضه.

ومن جهته أكد معالي السيد فايز علي المطيري على تمسك منظمة العمل العربية بهذا البيان شديد اللهجة ضد العدوان الإسرائيلي على غزة، منوهاً بالموقف التونسي المشرّف من هذه الحرب وضرورة تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني الشقيق، مشيراً إلى أن المنظمة عقدت اجتماعاً في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بشأن الأوضاع فى غزة على هامش اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل العربية.

واستعرض الطرفان مشاريع التعاون وأوضح «الزاهي» أهمية برنامج التّمكين الاقتصادي الذي تطوّره تونس لدعم الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ومرافقتها لتنفيذ مشاريع خاصة عملاً بتوصيات فخامة رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي يحثّ على مقاربة التعويل على الذات والإيمان برأس المال البشري لتحقيق التنمية المرجوة.

«المطيري» يشارك في المؤتمر الدولي لسوق العمل في نسخته الأولى

بناءً على الدعوة الموجهة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، شارك معالي السيد/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية في أعمال المؤتمر الدولي الأول لسوق العمل الذي نظمته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، يومي 13 - 14 ديسمبر كانون الأول 2023، بمدينة الرياض بحضور 6000 مُشارك من 40 دولة من أنحاء العالم و20 وزيراً للعمل وعدد من المسؤولين الحكوميين، ورؤساء المنظمات الدولية والمهنية.

وإدراكاً لأهمية المرحلة الحالية التي تمر بها أسواق العمل وضرورة التعاون وتبادل الخبرات الدولية لمواكبة المتغيرات السريعة وغير المسبوقة التي يشهدها سوق العمل، يعتبر المؤتمر الدولي لسوق العمل هو الفعالية الأولى من نوعها التي تسعى إلى توفير منصة عالمية موحدة تجمع جميع الأطراف من حكومات وخبراء

وأكاديميين ومهتمين، لمناقشة تحديات أسواق العمل العالمية واستشراف المستقبل وإيجاد حلول إبداعية لمعالجة قضايا سوق العمل، وتعزيز مستوى جاذبيته وتنافسيته عالمياً، إضافةً إلى توحيد الجهود العالمية للخروج بمجموعة من الرؤى القابلة للتنفيذ لمعالجة أوضاع السوق وتعزيز قدراته.

أكد معالي السيد أحمد الراجحي - وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في كلمته الافتتاحية على دور السعودية الريادي في دعم الجهود الدولية تجاه مواكبة المتغيرات في سوق العمل العالمي، مشيراً إلى أن ما نشهده اليوم هو تحول مختلف عن أي وقت مضى، من خلال الطلب المتزايد على الوظائف والمهارات المستقبلية، والمهن الجديدة، وتغيّر طبيعة القوى العاملة العالمية قائلاً: إنه من المتوقع أن يخلق نمو سوق العمل العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي 133 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، وهناك الآن 22 مليون شخص في الولايات المتحدة يعملون بدوام كامل من المنزل، داعياً إلى ضمان استخدام التقنيات الجديدة في العمل لتعظيم القيمة للاقتصاد العالمي، وبناء بيئات عمل خالية من الاستغلال، أو الاختراقات التكنولوجية التي تؤدي إلى فقدان مفاجئ للوظائف، وأضاف أن «السعودية تتمتع بإحدى أكثر قوى العمل تنوعاً في العالم، كما تسعى لأن تصبح وجهة مفضلة لأفضل العقول

في العالم، ونحن محظوظون بوجود أيدٍ عاملة من الشباب السعودي على قدرٍ عالٍ من التعلّم، مؤكداً سعي المملكة إلى خلق بيئات عمل يقودها القطاع الخاص، لتلبية احتياجات السعوديين».

هدف المؤتمر الدولي لسوق العمل إلى توفير أكبر منصة لتبادل المعرفة، وعرض الخبرات والممارسات المبتكرة لنخبة من المتخصصين في هذا المجال، من خلال 8 مسارات متنوعة في 40 جلسة نقاش متنوعة، بمشاركة 150 متحدثاً، تناولوا فيها أبرز المؤثرات والاتجاهات في سوق العمل عالمياً، وقضايا إعادة هيكلة سوق العمل.

دورة تدريبية حول «أسـ
لصالح اللجنة الوطنية للجان العم

في إطار بروتوكول التعاون الموقع بين منظمة العمل العربية واللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بهدف تقديم حزمة من البرامج التدريبية لتنمية المهارات وتمكين قيادات ممثلي اللجان الوطنية لأخذ دورهم في إعداد الهيئات الإدارية والنقابية، عقدت منظمة العمل العربية بمدينة شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، خلال الفترة من 11-13 نوفمبر تشرين الثاني 2023، الدورة التدريبية الرابعة حول «أسس ومهارات التفاوض» لصالح قيادات ممثلي اللجان الوطنية لتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لإدارة فن التفاوض والحوار وكيفية تسوية النزاعات العمالية من خلال اتباع الأساليب الرضائية لحلها، وتعميم ونشر ثقافة الحوار الاجتماعي لتنظيم علاقات العمل واستقرارها.

«المطيري»: الحوار الاجتماعي الذي يرتكز على أسس التفاوض الرشيد ركيزة أساسية في جميع المنظمات والمؤسسات

افتتحت أعمال الدورة بكلمة لسعادة السيد

ـــــس ومهارات التفاوض»

ـــــالية بالمملكة العربية السعودية

فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقتها نيابة عنه السيدة رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني، حيث رحبت بالسادة المشاركين في الدورة التدريبية الرابعة لهذا العام والتي تهدف إلى تمكين قيادات العمل النقابي لأخذ دورهم في إعداد الهيئات الإدارية والنقابية. كما أشارت إلى أن الرؤية التي تتبناها منظمة العمل العربية وتتطلع إلى تنفيذها هي أن يكون الحوار الاجتماعي الذي يرتكز على أسس التفاوض الرشيد ركيزة أساسية في جميع المنظمات والمؤسسات وخيار تشاركي لمواجهة الأزمات والنزاعات وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونوهت إلى أن هذه الدورة تنفذ بمشاركة خبراء ومتخصصين في مجال الحوار الاجتماعي والتفاوض و التي تلبي كافة المحاور والأهداف، متمنية الاستفادة من هذه الخبرات في حل وتسوية النزاعات والحفاظ على علاقات متوازنة أساسها التفاهم والتعاون بين جميع الأطراف.

الجريد يقدم الشكر والتقدير لمدير عام منظمة العمل العربية على جهوده المبذولة

ومن ناحية أخرى، تقدم المهندس ناصر بن عبد العزيز الجريد - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية بكلمة ألقاها نيابة عنه السيد المستشار خالد إبراهيم الخطاف - الأمين العام للجنة حيث رحب بالسادة المشاركين من ممثلي اللجان العمالية وتمنى لهم طيب الإقامة والاستفادة من مخرجات الدورة ، كما تقدم بالشكر والتقدير لمعالي السيد فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية وفريقه المعاون على حسن الاستقبال وعلى الجهود المبذولة في دعم وتدريب وتأهيل أعضاء اللجان العمالية بالمملكة وتقدم بالشكر والتقدير للسادة الخبراء المكلفين بإعداد وتقديم محاور البرنامج التدريبي متمنياً الاستفادة من مخرجات هذه الدورة.

تناول الدكتور أحمد الشوابكة - خبير علاقات العمل ومستشار باتحاد نقابات عمال الأردن من خلال جلسة العمل الأولى عرض ومناقشة محاور حول آليات الحوار الاجتماعي لمنع النزاعات العمالية، ودور الحكومة في تسهيل الحوار الاجتماعي، كما عرض الشوابكة في جلسة العمل الثانية محاور حول الأساليب الفعالة لإدارة النزاعات والعناصر الرئيسية المتعلقة بالتوفيق والوساطة.

وتناول الدكتور/ مجدي شرارة - خبير ومدرب في مجال التفاوض والنقابات العمالية من خلال جلستي عمل عرض ومناقشة أربعة محاور حول مهارات التفاوض وإدارة جلسات التفاوض - وأساليب وآليات منع النزاع ومعالجة التظلمات، كما تناول أيضاً في اليوم الثالث للدورة محورين حول برنامج عملي لإدارة النزاعات، وبرنامج عملي حول مهارات التفاوض.

اعتمدت الدورة في تنفيذها على تقديم أوراق عمل نظرية وتطبيقات عملية لحالات نزاع عمالي وكيفية تسويتها من خلال التفاوض والحوار ومن ثم فتح باب النقاش والمداولات بشأن هذه المبادرة، وعليه خرجت الدورة بنتائج خلصت إلى أن الحوار الاجتماعي أفضل وسيلة لتنظيم علاقات العمل واستقرارها، وضرورة اعتماده كنهج عملي وديمقراطي لحل النزاعات العمالية والحفاظ على مصالح الشركاء الاجتماعيين، وتأكيد مفهوم التعاون في بيئة العمل من خلال تبادل المعلومات والإنصات والتفاعل

والاعتراف المتبادل وتقدير المصالح المشتركة، كما خرجت الدورة بأهمية تعميم ونشر ثقافة الحوار والتفاوض لتحقيق المزيد من المكتسبات والامتيازات، وأهمية توضيح الفرق بين التفاوض والمفاوضة الجماعية حيث أن المفاوضة الجماعية قاصرة على أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات - أصحاب أعمال - عمال)، وضرورة مواكبة التغيرات الحاصلة والعمل على زيادة المهارات .

في ختام الدورة تم توزيع الشهادات على السادة المشاركين، الذين قدموا الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية على حسن الإعداد والتنفيذ للدورة وتقديم الشكر للجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية على دعم وتدريب ممثلي اللجان العمالية.

المطيري في الدورة 28 لمؤتمر المناخ:

«نعمل من أجل أن ينعم أطفالنا ببيئة آمنة وصحية ومستدامة»

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمشاركة المنظمات المتخصصة التابعة لها ضمن جناح الجامعة العربية في فعاليات الدورة 28 لمؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ COP 28 (المنطقة الزرقاء)، وانطلاقاً من اهتمام منظمة العمل العربية للمواضيع المطروحة في مؤتمر المناخ الذي انعقد خلال الفترة من 30 نوفمبر/ تشرين الثاني إلى 12 ديسمبر / كانون الأول 2023 في إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، شاركت منظمة العمل العربية بثلاثة محاور رئيسية، حيث عقدت يوم الأحد الموافق 3 ديسمبر كانون الأول 2023، الحلقة النقاشية تحت عنوان «إدارة المخاطر المناخية في بيئة العمل» للأستاذ / مهند العلوي - عضو هيئة تدريس كلية الأعمال -جامعة زايد - أبو ظبي حيث بدأت الورشة بعرض فيلم توثيقي حول جهود المنظمة في التصدي لتغير المناخ والتوجه نحو اقتصادات أكثر استدامة في ظل

بيئة وشروط وظروف عمل لائق، تلى ذلك عرض حول التعريف بمنظمة العمل العربية وأهدافها وتوجهاتها المستقبلية في إطار تطوير بيئة العمل لتصبح أكثر كفاءة وإنتاجية وابتكاراً. جاء تنظيم هذه الفعالية انطلاقاً من دور المنظمة الهام والرئيسي في توفير فرص العمل اللائق للطبقة العاملة العربية داخل بيئة عمل آمنة ومتطورة حيث ألقت التغيرات المناخية بتأثيراتها السلبية على شروط وظروف العمل وفرص التشغيل وبات من الضروري مناقشة آليات الحد من تلك التأثيرات على القطاعات المختلفة للإنتاج وعلى رأسها القطاع الزراعي كونه مصنفاً من أكثر القطاعات الإنتاجية تأثيراً وتناولت الدراسة التي تم تقديمها المحاور التالية:

- تأثير الإجهاد الحراري على العمل اللائق.
- القطاعات الإنتاجية الأكثر تضرراً.
- تطوير آليات وأدوات تفتيش العمل.

وأوضحت أن التدهور البيئي يهدد النشاط الاقتصادي ومستويات الإنتاجية وأن الظواهر المناخية الشديدة تفضي إلى خسائر مباشرة في الوظائف والمداخيل، وبالتالي لابد من الاستثمار في البنية التحتية لإدارة الموارد البيئية مما يعمل على جعل الاقتصاد مستداماً بيئياً، الأمر الذي من شأنه الحصول على مطالب صافية تصل إلى 60 مليون وظيفة، أي توليد المزيد من الوظائف وتحسين نوعيتها.

وبعد المناقشات مع الحضور خلصت الحلقة النقاشية إلى ضرورة إنشاء وظائف خضراء وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، والتأكيد على تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين لتطوير المنظومة التشريعية اللازمة لمواكبة أثر التحديات المناخية على حقوق الطبقة العمالية العربية في بيئة عمل آمنة ومستدامة.

وعقدت منظمة العمل العربية أيضاً يوم الإثنين الموافق 4 ديسمبر/ كانون الأول 2023، بالتعاون مع إدارة التنمية المستدامة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حلقة نقاشية حول «أثر التغيرات المناخية على قضايا التشغيل وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة» للسيد الدكتور/ أحمد شحبير - أستاذ مشارك - كلية الإبتكار التقني قدم خلالها دراسة حول «واقع وآفاق منظومة التشغيل في ظل المتغيرات المناخية» والتي تعتبر كخطوة استباقية نحو التعامل مع تحديات التوظيف والعمل في ظل التحولات البيئية التي يشهدها العالم.

تتجلى أهمية الدراسة في فهم أن تغير المناخ ليس فقط قضية بيئية، بل هو أيضاً تحدٍّ اقتصادي تنعكس تأثيراته على التوظيف والاقتصاد بشكل عام. وإن تأثيره على القطاعات المختلفة حول العالم يفرض ضرورة إعادة صياغة أسس العمل استحداث فرص جديدة ومستدامة.

تؤكد دراسة منظمة العمل العربية أن تغير المناخ يعيد تشكيل خريطة العمل، ويجلب معه انتقالاً حاسماً نحو اقتصاد أخضر، ومن المتوقع أن يؤدي هذا التحول إلى زيادة كبيرة في فرص العمل، خاصة مع تفضيل مشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة التي تتسم بكثافة عمالية عالية. ومع ذلك، يطرح هذا التحول تحديات أيضاً، بما في ذلك الحاجة إلى إعادة تأهيل وتحسين مهارات العمال، خاصة القادمين من قطاعات الصناعات التقليدية.

وتواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم مهمة تطوير سياسات شاملة، تتعامل ليس فقط مع التحديات البيئية، ولكن أيضًا تعزز فرص العمل في قطاعات جديدة مستدامة. يشمل ذلك الاستثمار في برامج التعليم والتدريب لإعداد القوى العاملة التي يحتاجها الاقتصاد الأخضر الناشئ.

كما تشير الدراسة إلى أن الانتقال نحو الاقتصادات المستدامة يعد مفتاحًا أساسيًا في التصدي لآثار تغير المناخ على قطاعات العمل والتوظيف. ومن خلال الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة، يمكن خلق فرص عمل جديدة وتعزيز استدامة القطاعات المختلفة.

تحديات العالم العربي أمام تغير المناخ

سلطت دراسة منظمة العمل العربية الضوء على التحديات التي تواجه الدول العربية نتيجة لطبيعتها الجغرافية واعتماد بعضها على صناعات النفط والغاز. إذ يشكل هذا الاعتماد مخاطر على سوق العمل في المنطقة، خاصةً في ظل التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة. لذا، توضح الدراسة أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر والدور المحوري الذي يقوم به في توفير فرص عمل جديدة ومستدامة.

ومع ذلك، يُعتبر هذا الانتقال تحديًا كبيرًا يتطلب تكامل الجهود على مستوى الحكومات والقطاع الخاص. ويجب على الحكومات تطوير سياسات تشجيعية وتحفيزية لدعم الشركات التي تعتمد على الابداع والابتكار في مجالات الطاقة المتجددة والتكنولوجيا البيئية.

الفرص والحلول الابتكارية

استعرضت المنظمة في دراستها مجموعة من الفرص والحلول الابتكارية التي يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز فرص العمل في العالم العربي. يتضمن ذلك:

استثمار الدول العربية في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث يمكن أن يكون لها تأثير كبير على إيجاد وظائف في مراحل التصنيع والتركيب والصيانة.

تطوير البناء الأخضر والعمارة المستدامة بما يعزز الحاجة إلى عمالة ماهرة في مجال البناء الأخضر، وتبني ممارسات زراعية ذكية ومستدامة لخلق وظائف وضمان الأمن الغذائي.

تطوير نظم إدارة النفايات بشكل فعال، بما في ذلك إعادة التدوير والتحويل، والتي يمكن أن تخلق أيضًا العديد من الوظائف، من خلال تخطيط وتنفيذ تدابير المرونة المناخية والاستعداد للكوارث.

تطوير وتدريب قوة عاملة ماهرة ومؤهلة في مجالات التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ من خلال برامج التعليم والتدريب.

تتضمن الدراسة جزءًا هامًا من التوصيات عن الوظائف الخضراء والعمل المستدام، إذ تعتبر محركًا لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، وتتوافر إمكانيات كبيرة في العديد من المجالات، منها:

إمكانيات الطاقة الشمسية: تشير الدراسة إلى الإمكانيات العالية للطاقة الشمسية في المنطقة العربية، وكيف يمكن للمشاريع الريادية في هذا المجال إنشاء وظائف جديدة.

تحلية المياه وإدارتها: مع تزايد قضية ندرة المياه، يمكن للابتكارات في تقنيات تحلية المياه وإعادة تدويرها توفير فرص عمل كبيرة.

الزراعة المستدامة: في الدول ذات الأراضي الزراعية مثل: جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان، يمكن أن تكون الزراعة الذكية والزراعة العضوية والزراعة العمودية مشروعات ريادية مربحة.

السياحة البيئية: تؤكد المنظمة على أهمية السياحة البيئية، حيث يمكن أن توفر إدارة

السياحة المستدامة وتوظيف المجتمعات المحلية فرص عمل كثيرة.

البناء الأخضر: في الدول العربية التي تشهد نموًا عمرانياً سريعاً، يمكن أن يوفر البناء الأخضر فرص أعمال ووظائف جديدة.

إدارة النفايات: تشير الدراسة إلى أن الابتكارات في إدارة النفايات وإعادة التدوير والتحويل يمكن أن تؤدي إلى خلق عدد كبير من الوظائف.

وتخلص الدراسة إلى أن لكل دولة عربية خصائص جغرافية واقتصادية فريدة، ويمكن تكييف هذه التوصيات لتتناسب مع احتياجاتها وإمكاناتها الخاصة. ويؤكد التقرير أن المفتاح هو دمج الاستدامة في صميم استراتيجيات التنمية والاقتصاد، مما يخلق نظامًا مرنًا وقابلاً للتكيف في مواجهة تغير المناخ.

وبالتعاون بين كل من منظمة العمل العربية وجامعة الدول العربية وبرنامج الخليج العربي للتنمية «اجفند» والمجلس العربي للطفولة والتنمية، عُقد اللقاء الإقليمي تحت عنوان «**أثر التغيرات المناخية على عمل الأطفال**» يوم الجمعة الموافق 8 ديسمبر/ كانون الأول 2023، حيث سلط اللقاء الضوء على أثر التغيرات المناخية على قضية عمل الأطفال، وبلورة مجموعة من التوصيات والتدخلات التي تعزز من التكيف مع تغير المناخ وفق مقاربات تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل وأهداف التنمية المستدامة، وذلك إدراكاً بأن أزمة المناخ هي أكثر من مجرد خطر متزايد، بل حقيقة تهدد الحياة. وتؤثر على الأطفال بما في ذلك الأطفال المنخرطين في سوق العمل وعائلاتهم ومستقبلهم وبالتالي على مجتمعاتهم، حيث أكدت أرقام الأمم المتحدة إلى وجود 160 مليون طفل عامل (عُشر أطفال

العالم)، بينهم نحو 79 مليون طفل يعملون في ظل ظروف شديدة الخطورة.

افتتح أعمال اللقاء الإقليمي كل من معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي السفيرة الدكتورة/ هيفاء أبو غزالة - الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية، والدكتور/ حسن البيلاوي - أمين عام المجلس العربي للطفولة والتنمية، وبحضور سمو الشيخة الدكتورة/ شما بنت محمد بن خالد آل نهيان - رئيسة مجلس إدارة مؤسسات الشيخ محمد بن خالد آل نهيان الثقافية والتعليمية، والأستاذة/ الريم الفلاسي أمين عام المجلس الأعلى للأمومة والطفولة بدولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مداخلة مسجلة لسعادة الدكتورة/ نجاة معلا ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وعدد من الخبراء في مجالات التنمية.

أشار معالي السيد/ فايز علي المطيري في كلمته على أن منظمة العمل العربية تعمل مع الشركاء من أجل أن ينعم الأطفال ببيئة آمنة وصحية مستدامة، مؤكداً على أن جميع القرارات والسياسات البيئية، واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وضمان حق الطفل في العيش في بيئة نظيفة ومستدامة، تحتاج إلى مزيد من التنسيق وتضافر كافة الجهود مع جميع الشركاء لاستثمار التقنيات ونظم الرقمنة ورفع الوعي المناخي والبيئي وتوظيف ذلك في التعليم والصحة لحماية الأطفال من التغيرات المناخية. هذا وقد شدد الشركاء في كلماتهم خلال اللقاء على دعم كل القرارات الرامية إلى دعم وحماية الطفل الفلسطيني، مثمنين الجهود المقدمة من الدول العربية لدعم الشعب الفلسطيني، ومشيدين بتوجه المؤسسات الشريكة بالإعلان عن إجراء دراسة إقليمية حول تأثير حرب غزة حيث الحرق والدمار وتجريف الأرض وما قد يسببه ذلك من تدهور بيئي في المنطقة وتداعيات ذلك على قضايا عمل الأطفال، مشيرين إلى ما يتعرض له الطفل الفلسطيني من قتل وعنف بخلاف كل المواثيق والقوانين الدولية المعنية مخالفاً بذلك الإنسان في ظل ازدواجية في المعايير من قبل الدول الكبرى في العالم.

قدم الخبير الدكتور/ إيلي مخايل - الأستاذ بالجامعة اللبنانية ورقة عمل حول «أثر التغيرات المناخية على عمل الأطفال»، حيث أوضحت ورقة العمل الآثار السلبية للتغيرات المناخية على حقوق الطفل بالشكل الذي يهدد صحتهم وتعليمهم وبقاءهم ومستقبلهم، خاصة بعد أن تسببت تلك التغيرات في النزوح والهجرة وانعدام الأمن الغذائي والمجاعات وتفاقم معدلات الفقر، وبالتالي تزايد عدد الأطفال العاملين، واقترحت الورقة خطة عمل لمعالجة هذه التأثيرات السلبية اعتماداً على استراتيجيات التخفيف والتكيف مع اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية، ومع التركيز على أدوار ومسؤوليات الجميع بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، وكذلك الأطفال باعتبارهم فاعلين في إحداث التغيير المنشود نحو بناء عالم أكثر استدامة.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة وطنية في الجمهورية التونسية

انطلاقاً من دور منظمة العمل العربية في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وصيانة حقوقهم في العمل اللائق بما يتناسب مع قدراتهم، تعمل المنظمة بصورة منتظمة على دعم جهود الدول العربية في مواءمة التشريعات الوطنية للاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وترسيخ ممارسات مؤسسية تفضي إلى ترجمة هذه الحقوق إلى واقع يتساوى فيه الأفراد بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز والإقصاء ، كما تعمل على برامج لبناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم في كافة المجالات التي تناسب قدراتهم وتتواءم مع احتياجات أسواق العمل ليكون الجميع شركاء في بناء مستقبل أوطانهم.

وبحضور معالي السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد/ **ياسين عزازة** - مستشار وزير الشؤون الاجتماعية في الجمهورية التونسية، ومشاركة ما يقرب من 77 مشاركاً من إطارات وزارة الشؤون الاجتماعية والهياكل الراجعة لها، ووزارة التشغيل والتكوين المهني، ووزارة المالية، ورئاسة الحكومة، والأطراف الاجتماعية والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، عقدت منظمة العمل العربية والمركز العربي لإدارة العمل والتشغيل بتونس بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، يومي 15 - 16 نوفمبر / تشرين الثاني 2023 في الجمهورية التونسية، **الندوة الوطنية تحت عنوان «نحو تفعيل حقّ الأشخاص ذوي الإعاقة في الشغل».**

«المطيري»: قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة تندرج ضمن أولويات اهتمامات المنظمة

ألقى معالي السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في افتتاح الندوة، أكد في بدايتها على تضامن منظمة العمل العربية ودعمها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني حتى يستعيد كل شبر من أرضه ومقدساته، مجدداً إدانته جرائم الحرب المتكررة للكيان العنصري الصهيوني، مشيراً إلى أن قضية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة تندرج ضمن أولويات اهتمامات المنظمة، مجدداً طلبه بضرورة وضع مقاربات وبرامج واستراتيجيات عمل عربية مشتركة للنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية، ولاسيما الأشخاص ذوي الإعاقة، مثمناً احتضان تونس بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للمنتدى رفيع المستوى حول تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة والذي مثّل مناسبة للتأكيد على أهمية الارتقاء بأوضاع هذه الفئة ومزيدًا من توحيد العمل العربي المشترك في هذا المجال، مجدداً استعداد منظمة العمل العربية لتقديم المزيد من الدعم لتونس في المجال الاجتماعي، والنظر في السبل الكفيلة لتعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال العمل.

عزازة: يؤكد على احترام تونس لالتزاماتها العربية والدولية في مجال تشغيـل الأشخـاص ذوي الإعاقة

توجه السّيد / ياسين عزازة في الكلمة التي ألقاها نيابة عن معالي وزير الشؤون الاجتماعية السّيد/ مالك الزاهي، إلى الأشقاء الفلسطينيين بقطاع غزة بأحرّ التعازي لمصابهم الجلل ولما يتعرضون له من إبادة جماعية على أيادي الكيان الصهيوني، معرباً عن تضامن تونس قيادة وشعباً مع الأشقاء دون قيد أو شرط، مؤكداً على أن هذه الندوة الوطنية تندرج في إطار حملة المناصرة من أجل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عالم الشغل والتكوين، مبرزًا احترام تونس لالتزاماتها الدولية في مجال تشغيل الأشخـاص ذوي الإعاقة بعد مصادقتها على عدد من الاتفاقيات في هذا المجال وانخراطها في تنفيذ العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة، مبيناً شمولية المقاربة التونسية للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والمعتمدة أساساً على تكريس حقوق الإنسان والإيمان بالمبادئ السامية للتشريع الدولي وتعدّد برامج وآليات وصيغ الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الفئة. ناقشت الندوة خلال يومي العمل العديد من المحاور؛ حيث ركزت على الاطلاع على آخر التطورات المسجلة في مجال التشريعات الوطنية والعربية والدولية ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة والبحث في سبل الاستفادة منها، والأطباء متفقدي/ مفتشي طب الشغل في تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال الصحة والسلامة المهنية. كما هدفت إلى إبراز أهمية دور متفقد الشغل/

مفتش العمل في تفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمينهم في مجال العمل والبحث عن السبل الكفيلة لتجاوز الصعوبات التي تعترضه في مراقبة تطبيق تشريع الشغل المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، والاطلاع على واقع مساهمتهم في سوق الشغل والبحث في سبل تعزيزه وتدعيم ريادته داخل المؤسسة وتعزيز دور المنظمات العاملة في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومن خلال المناقشات خرجت الندوة بتوصيات لثلاث جهات

أولاً: الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية:

الترفيع في النسب الحالية لتشغيل ذوي الإعاقة بالمؤسسات الخاصة والعامة ومراجعة النصوص القانونية المتعلقة بتشغيل ذوي الإعاقة، والاهتمام برقمنة المعلومات والمعطيات لضمان وحسن تداولها بين كافة المتداخلين في مجال تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أكدت على ضرورة توفير ما يفيد تقديم المؤجر لعرض شغل خاص بهم يتم إثباتها بشهادة من مكاتب التشغيل والعمل المستقل، وتثمين منتوجات الأشخاص ذوي الإعاقة ومراجعة النصوص القانونية المنظمة لتركيز هياكل الحوار وتعيين شخص من ذوي الإعاقة في هذه الهياكل.

كما اقترحت التوصيات إصدار مذكرات عمل للإدارات المتداخلة في هذا المجال لتفعيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشغيل وحث الوزارة المكلفة بملف النقل على تخصيص وسائل نقل ملائمة لهذه الفئة من الأشخاص.

ثانياً: الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

وجهت توصيات الندوة بضرورة ملاءمة برامج التكوين المهني مع خصوصيات الأشخاص ذوي الإعاقة في الشغل وإحداث مراكز تكوين مهني ملائمة، والعمل على إعادة الإدماج المدرسي، وأكدت ضرورة العمل على مزيد التنسيق بين

جميع الأطراف المتداخلة؛ بهدف الإحاطة بصاحب الإعاقة، والعمل على إنشاء تطبيقات إلكترونية تقرب المعلومة من صاحب الإعاقة وتساعده وتوجهه إما للتكوين المهني أو الاندماج في سوق الشغل.

ثالثاً: الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل: شملت التوصيات على أهمية مواصلة العمل مع جميع الأطراف لمرافقة الباحثين عن شغل من الأشخاص ذوي الإعاقة، والسعي إلى تطوير آليات - وأدوات المرافقة المشخصة والمعمقة في مختلف مسارات المرافقة للأشخاص ذوي الإعاقة والاندماج في سوق الشغل، والعمل على تركيز مشروع وطني خطته تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.

رابعاً- أهمية مراجعة مجلة الشغل في اتجاه إدراج فصول صريحة خاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة لتحقيق المساواة مع الأشخاص العاديين، وتهيئة أماكن العمل وجعلها تتناسب مع خصوصيات الأشخاص ذوي الإعاقة بها، وأهمية إدراج عنصر المراقبة المستمرة للمؤسسات التي تشغل الأشخاص ذوي الإعاقة.

هذا، وقد عبّر مجمل المشاركين في الندوة سواء من خلال تدخلاتهم أو من خلال تقييمهم الذين عبروا عنه في جُذاذة التقييم التي تم توزيعها في آخر الندوة على أهمية المحاور التي تم تناولها معبرين عن الإضافة والفائدة التي حصلت لهم من خلال المداخلات أو النقاشات التي تبعتها، مثمنين كذلك آفاق التعاون المتعلقة بالمجال والتي تم التعبير عنها من طرف ممثلي مختلف الهياكل المشاركة.

الدورة التدريبية الخامسة لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية حول «الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل»

استكمالاً للبرنامج التدريبي لصالح أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية نظمت منظمة العمل العربية الدورة التدريبية الخامسة حول «الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل» بمدينة عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة من 19-21 نوفمبر - تشرين الثاني 2023 .

هدفت الدورة إلى إكساب المتدربين أسس ومهارات الحوار الاجتماعي باعتباره أهم الأدوات التنظيمية لبناء التوافق في العمل، وأحد الأساليب الفعالة لضمان تفادي النزاع، وتحقيق المساواة الاجتماعية وأفضل الطرق لتبادل المعلومات وتوفيق الآراء فهو مصدر للاستقرار الشامل من المؤسسة حتى المجتمع للوصول إلى شاطئ الأمان وبناء مستقبل آمن وعادل ومستدام، كما يتناول البرنامج التدريبي ممارسات وورش عمل تفاعلية بين المشاركين حول المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي، بهدف الوصول إلى بيئة عمل مستقرة تتضمن الوصول إلى تحسين القدرات التنافسية وتحقيق التنمية الشاملة.

افتتحت أعمال الدورة بكلمة لمعالي السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقتها نيابة عنه السيدة/ **رباب طلعت حامد** - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني، حيث رحبت في بدايتها بالسادة المشاركين في الدورة التدريبية الخامسة والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن في علاقات العمل وخلق بيئة عمل داعمة للإبداع والابتكار ... وتحقق أهداف وغايات التنمية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي باعتباره أحد أهم الأدوات التنظيمية لبناء التوافق في العمل، وأحد الأساليب الفعالة لضمان تفادي النزاع وتحقيق المساواة الاجتماعية.

كما أشارت إلى أن الرؤية التي تتبناها منظمة العمل العربية وتتطلع إلى تنفيذها هي أن يكون الحوار الاجتماعي والذي يرتكز على أسس التفاوض الرشيد ركيزة أساسية في جميع المنظمات والمؤسسات وخيار تشاركي لمواجهة الأزمات والنزاعات وصولاً لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بمشاركة خبراء ومتخصصين في مجال الحوار الاجتماعي والتفاوض لتكريس الثقة المتبادلة بين العمال وحركتهم النقابية من ناحية والحكومات وأصحاب الأعمال من ناحية أخرى.

وفي كلمة للسيد المهندس **ناصر بن عبد العزيز الجريد** - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية ألقاها نيابة عنه السيد الدكتور **فيحان العتيبي** - نائب رئيس اللجنة؛ رحب فيها بالسادة ممثلي اللجان العمالية وتقدم بالشكر والتقدير لمعالي السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية وفريقه المعاون على حسن الاستقبال وعلى الجهود المبذولة في دعم وتدريب وتأهيل أعضاء اللجان العمالية بالمملكة، كما تقدم بالشكر والتقدير للسادة الخبراء المكلفين بإعداد وتقديم محاور البرنامج التدريبي متمنياً الاستفادة من مهارات فن التفاوض في خلق بيئة عمل مستقرة .

تناول الدكتور **خالد سقاف** - خبير في المنازعات والمفاوضات الجماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية من خلال جلسة العمل الأولى للدورة عرض ومناقشة محاور حول المنازعات في مجال علاقات العمل وأنواعها، والحوار الاجتماعي كآلية لتفادي المنازعات وفضها، أما جلسة العمل الثانية تناول فيها «سقاف» محورين حول دور المنظمات النقابية العمالية في تعزيز واستقرار بيئة العمل، المفاوضة الجماعية ودورها في استقرار بيئة العمل.

وتناول **السيد/ حمادة أبو نجمة** خبير تشريعات العمل بالمملكة الأردنية الهاشمية في جلسة العمل الثالثة محوراً حول «**المعايير العربية والدولية في مجال الحوار الاجتماعي كآلية تشريعية**»، وتناول «**أبونجمة**» في جلسة العمل الرابعة محورين حول أساليب وآليات منع النزاع، والعناصر الرئيسية المتعلقة بالتوفيق / الوساطة.

تناولت الدورة في جلستي العمل الخامسة والسادسة برنامجاً عملياً حول الحوار الاجتماعي ودوره في حل النزاعات وبرنامجاً عملياً حول مهارات التفاوض.

اعتمدت الدورة في تنفيذها تقديم أوراق عمل نظرية وتطبيقات عملية لحالات نزاع عمالي وكيفية تسويتها من خلال استخدام أساليب الحوار الاجتماعي، وعليه خرجت الدورة بنتائج خلصت إلى أهمية اعتماد الحوار الاجتماعي كنهج علمي وديمقراطي لتعزيز الثقة وتقريب وجهات النظر بين أطراف الإنتاج الثلاثة والعمل على تطوير الثقافة التقليدية للحوار الاجتماعي والانتقال من الثقافة المطلبية إلى الثقافة المطلبية التشاركية وأهمية دعم الشراكة الثلاثية القائمة وتشجيع الحوار الثنائي بين الشركاء الاجتماعيين لتعزيز تطبيق معايير العمل العربية والدولية، والتشجيع على إقامة المفاوضات وعدم ممارسة الإضراب أو الإغلاق خلال إجراء هذه المفاوضات.

في ختام الدورة تم توزيع الشهادات على السادة المشاركين، والذين أكدوا اكتسابهم الخبرة من خلال مشاركتهم في الدورة على إدارة الحوار ومهارات المفاوضة الجماعية حتى أصبحوا يمتلكون أدوات النجاح لحوار فعال وتفادي النزاعات.

المشاركون في ندوة الحوار الاجتماعي في الجـــ

يعد الحوار الاجتماعي من أهم الأدوات الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وأحد الآليات الآمنة والفعالة لتحقيق السلم والأمن الاجتماعي، خاصة في ظل المتغيرات الراهنة، كما يقوم بدور هام في تصميم السياسات لإحلال الديمقراطية والإدارة السديدة والاستقرار والنمو الشامل والتنمية، وذلك عن طريق تعزيز مشاركة الأطراف المعنيين في التشاور من أجل صنع القرارات اللازمة، لا سيما في أوقات الأزمات مثل ما حدث خلال جائحة كورونا، حيث أثبت الحوار الاجتماعي أنه أداة مهمة لإدارة الأزمات على نحو فعال في العديد من البلدان على جميع مستويات أطراف الإنتاج.

وانطلاقًا من إقرار مؤتمر العمل العربي في دورته التاسعة والأربعين لعام 2023 العقد العربي للحوار الاجتماعي الجديد والشامل تحت شعار «الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام»؛ حيث يمثل هذا العقد أرضية مشتركة بين الجميع ويستوعب مبادئ التفاهمات والتوافق ويوحد الرؤى ويجمع المجهودات ويحدد

ـــــزائر يقفون دقيقة حداداً على أرواح شهداء غزة

التزامات الأطراف بما من شأنه ضمان كرامة وحق الجميع في مجتمع يعيش بتوازن مع الطبيعة ويراعي حقوق الأجيال القادمة ويعتبر الإنسان محور وغاية التنمية.

ومن هذا المنطلق عقدت منظمة العمل العربية الندوة القومية حول «دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار المؤسسات وإرساء السلم الاجتماعي» في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال يومي 22-23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، بمشاركة 56 مشاركاً من ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة في 11 دولة عربية: (الأردن، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، سوريا، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، موريتانيا)، بالإضافة إلى مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وكذلك ممثلين عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وعدد من الأساتذة من جامعة الجزائر.

«المطيري» يستنكر الانتهاكات الجسيمة اللا إنسانية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني

استهلت الندوة أعمالها بكلمة معالي الأستاذ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية - ألقاها نيابة عنه المستشار إسلام سناء - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية والتي رحب خلالها بالمشاركين والسادة الخبراء، وأكد استنكار منظمة العمل العربية الانتهاكات الجسيمة اللا إنسانية التي ارتكبتها سلطات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والتي تسببت في استشهاد الآلاف من المواطنين من الشيوخ والنساء والأطفال في جريمة شنعاء يندى لها جبين الإنسانية، كما أشاد بالمشاركة المتميزة في أعمال الندوة في ظل هذه الأوضاع الراهنة التي عكست مدى الاهتمام بموضوعها ومضمونها، ودورها في إرساء السلم والأمن المجتمعي، فشركاء الإنتاج يدركون أكثر من غيرهم أن الحوار الاجتماعي الهادف والبنّاء والمسؤول بات أمراً ضرورياً، بل أخذ بعداً استراتيجيًّا أكثر من أي وقت مضى، فالوضع المستجدّ الذي يمرّ به الوطن العربي أصبح يفرض معالجة القضايا بمختلف تجليّاتها وأبعادها في إطار الحوار الاجتماعي الجاد الذي يتم خلاله تقاسم الأدوار والمسؤوليّات بين الشركاء الاجتماعيين، وكذلك الحوار الاجتماعي الموسّع بين كافة الفاعلين لإثرائه وتعزيزه، وخاصّة في فترات الأزمات كالتي نعيشها حاليًا.

كما ألقى السيد/ عمار قمري - المفتش العام للعمل/ ممثل وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي كلمة ترحيبية أشاد خلالها بحسن اختيار منظمة العمل العربية لموضوع الندوة، وأشار إلى أن الحوار الاجتماعي الهادف والبناء يمكن أن يحل جميع القضايا اجتماعية كانت

أو اقتصادية، كما ندد بالعدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني.

وعلى مدى يومي عمل، عقدت الندوة خمس جلسات، نوقش خلالهما محاور الندوة حيث ترأس الجلسة الأولى السيد/ **جمال عبدالرزاق قادري** - الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب وتم تقديم ورقة عمل حول «أهمية الحوار الاجتماعي في الحفاظ على استقرار أسواق العمل» والتي تضمنت عرضاً قدمه الدكتور/ **عبد السلام النصيري**، والذي تطرق إلى التحديات التي تواجهها أسواق العمل في الدول العربية والناتجة عن الأزمات والحروب والتحولات الرقمية والتكنولوجية والتغيرات المناخية، وأهمية الحوار الاجتماعي في تعزيز قدرات أسواق العمل العربية على مواجهة التحديات ورفع الرهانات المتعلقة بالتنمية المستدامة والعمل اللائق، كما عرض شروط نجاح الحوار الاجتماعي في الاضطلاع بالأدوار المنوطة به وتجديد مضامينه وتفعيل آلياته بالاستئناس بالعقد الاجتماعي الجديد

الذي تم إقراره خلال مؤتمر العمل العربي في دورته (49).

وترأس جلسة العمل الثانية السيد/ **الهامل مرنيز** - رئيس مكتب الكونفدرالية الوطنية لأرباب العمل الجزائريين بقسطنطينة وتضمنت عرضاً للدكتور/ **أحمين شفير** حول «دور منظمات الشركاء الاجتماعيين في دعم وإرشاد أصحاب العمل والعمال لمواجهة آثار الأزمات والتخفيف منها» وارتكز العرض حول إظهار الأزمات التي يعرفها العالم اليوم وتتمثل في تسعة أزمات أساسية، اقتصادية، مالية، غذائية، طاقة، أزمة اجتماعية، أزمة النموذج الاقتصادي والفكر الاقتصادي، وأزمة الانشغال على النظام العالمي، أزمة الحوكمة العالمية: أزمة تسيير شؤون العالم، موضحاً أن العالم يمر بتحولات سريعة وعميقة تتمثل في الثورة الصناعية وتحول بنية الاقتصاد العالمي ، وأنه يتعين على الحكومات العربية وأطراف الإنتاج مواجهة هذه الأزمات ومواكبة هذه التحولات من خلال تعزيز قدراتها على

الدراسة والتحليل والتدريب على ما يجري في العالم، وكذلك تعزيز قدراتها في الإعلام والاتصال، والعمل من خلال حوار اجتماعي متجدد.

هذا وقدم السيد/ **رباح ميخازي** ممثل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعى عرضًا قطريًّا من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

جاءت جلسة العمل الثالثة تحت رئاسة الفاضل **طلال بن عبد الله**، وزارة العمل - سلطنة عمان، حيث تناولت عرضاً قدمه الدكتور/ **عبد السلام النصيري** حول «**أشكال ومستويات الحوار الاجتماعي المستحدثة في البلدان العربية**»، تطرق خلالها إلى جملة من الأفكار المطروحة للنقاش والتفاعل في بلداننا العربية، قائلاً: (أن وجود تحولات عميقة في أسواق العمل ناتجة عن الثورة الصناعية والثورة الرقمية والتحولات التكنولوجية تتطلب ملاءمة أشكال ومستويات الحوار الاجتماعي التقليدية حتى يمكن أن تواكب تلك التحولات - ضرورة وعي وانتباه أطراف الإنتاج في الدول العربية، بضرورة استشراف التحولات واتجاهات سوق العمل للاستعداد للتعامل معها بتطوير أدوات الحوار الاجتماعي وتحديث مضامينه وتوفير شروط نجاحه).

أما جلسة العمل الرابعة فترأس أعمالها السيد / **سي يوسف عبد الكريم** من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجمهورية الجزائرية الشعبية الديمقراطية والتي قدم خلالها المستشار/ **إسلام سناء** عرضاً حول «دور منظمة العمل العربية في الحوار الاجتماعي»، استعرض خلاله الهيكل

التنظيمي للمنظمة وارتكازه على التمثيل الثلاثي من خلال ميثاق ودستور المنظمة ومؤتمرها العام ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة منها، مثل: لجنة الحريات النقابية واللجان النظامية ، كما استعرض خلاله معايير العمل العربية الصادرة عن المنظمة ودورها في تعزيز الحوار الاجتماعي وتحقيق الاستقرار في علاقات العمل، وعلى وجه الخصوص الاتفاقية العربية رقم 8 لسنة 1977 بشأن الحريات والحقوق النقابية، وكذلك الاتفاقية العربية رقم 11 لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية وتطرق إلى سبل تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال جهود أطراف الإنتاج الثلاثة.

كما قدم خلال الجلسة الرابعة عروضاً قطرية لكل من السيدة/ نادية حمزاوي حكومات - الجمهورية التونسية، والسيد الهامل مرنيز- أصحاب أعمال- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ناقشت جلسة العمل الخامسة للندوة برئاسة الأستاذة/ نادية حمزاوي من وزارة الشؤون الاجتماعية بتونس ورقة عمل حول «دور

الحوار الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في القطاع غير المنظم»، للدكتورة يمينة شايب والتي طرحت خلالها إشكالية تتمحور حول كيف يساهم الحوار الاجتماعي في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية في الاقتصاد غير المنظم ودعت - أيضاً - إلى إنشاء نظام معلومات يسمح بتعزيز التنسيق وتدفق المعلومات بين أطراف الحوار .

وفي ضوء المناقشات وتبادل وجهات النظر تم إقرار توصيات شملت تعزيز الحوار الاجتماعي كأداة قوية لتحقيق التوافق والتغيير الإيجابي في المجتمع للوصول إلى توافقات وحلول مشتركة تلبي تحديات واحتياجات أسواق العمل وتعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والعمل على تطوير مضامين الحوار الاجتماعي وآلياته للتعامل مع الأزمات الحالية والمستحدثة، والظواهر المستجدة المتعلقة بالتحولات التكنولوجية وبروز علاقات عمل وأنماط عمل جديدة عبر المنصات الرقمية والتغيرات المناخية وأثرها على التشغيل وطالبت التوصيات بالعمل على الاستثمار في الرعاية الاجتماعية وتوسيعها ومد مظلة الحماية الاجتماعية إلى العمالة المهمشة والعاملين في القطاع غير المنظم عبر حوار اجتماعي يشمل الجميع دون استثناء، ومأسسة الحوار الاجتماعي وإنشاء آليات مستدامة له تشمل كافة الفاعلين، بحيث يكون لها قدرة استباقية وفكر متطور لتجنب الأزمات والتوترات ورسم السياسات المتعلقة بتفعيل

الحوار الاجتماعي وتكريسه وإحداث مراصد وطنية لاستشراف تحولات سوق العمل بشأن المهن المهددة بالاندثار والمهن الجديدة المستحدثة وعلاقات العمل في الأنماط الجديدة للعمل، وتبادل التجارب العربية في مجال تكريس الحوار الاجتماعي لتحقيق الاستفادة المتبادلة بين كافة الأطراف.

كما دعت التوصيات الدول العربية غير المصدقة على معايير العمل العربية التصديق عليها وخاصة الاتفاقية رقم (8) بشأن الحريات والحقوق النقابية والاتفاقية رقم (11) بشأن المفاوضة الجماعية وتعزيز التواصل والتفاعل بين الحكومات والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال والمجتمع المدني لخلق منظومة قوية للتشاور والتحاور لتوفير بيئة ملائمة للحوار الاجتماعي وتعزيز قدرات ومهارات جميع الأطراف المشاركة في الحوار الاجتماعي من خلال التدريب والدراسات والبحوث والإعلام ووسائل الاتصال الحديثة.

وأكدت التوصيات على أهمية التواصل مع وسائل الإعلام العربية والجهات المعنية لبذل

جهودها في تعزيز الحوار الاجتماعي والترويج له باعتباره إطاراً متكاملاً لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي والتأكيد على أهمية مشاركة المرأة العاملة في الأطر الخاصة بها بمؤسسات الحوار الاجتماعي وعلى كافة المستويات وخاصة المستويات القيادية منها، وتشجيع و تعزيز مشاركة الشباب في جميع مستويات الحوار الاجتماعي و في تقلد المناصب القيادية منها، كما أكدت الدور الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية في إرساء أساس الحوار الاجتماعي، بما يحقق العدالة الاجتماعية وأهمية الاستفادة من التقارير التي تصدرها في إطار وضع السياسات العامة واستراتيجيات التنمية بكافة أبعادها.

قدم السيد / عمار قمري - المفتش العام للعمل، ممثل وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي في الجلسة الختامية للندوة القومية الشكر والتقدير لمعالي السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، على عقد هذه الندوة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقد أشاد بحسن إدارة الندوة والمستوى العالي للسادة الخبراء، ووجه الشكر إلى فريق عمل المنظمة على الجهد المبذول في إنجاح الندوة وخروجها بالشكل المتميز.

«المطيري» يطالب

بإرساء آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2023 عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل) بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد العام لعمال الكويت ولصالح أطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت الندوة الوطنية حول «أثر الذكاء الاصطناعي على مستقبل العمل»، خلال الفترة من (26 - 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2023).

«المطـيري»:

الذكاء الاصطناعي أحدث تطورًا جذريًّا في طبيعة الوظائف والمهارات

بدأت أعمال الندوة بكلمة افتتاحية لمعالي السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، رحب فيها بالسادة المشاركين والحضور الكريم، وأعرب عن شكره لدولة الكويت حكومةً وشعباً لمواقفها الراسخة والداعمة للشعب الفلسطيني الرافضة للتهجير القسري، وما تشهده غزة من حرب مدمرة، مثمنًا موقف مجلس الأمة بتبني مطلب ملاحقة قادة الكيان الصهيوني كمجرمي حرب وإنشاء صندوق لإعادة إعمار غزة وتأسيس مدينة الكويت الإنسانية، وأوضح أن الحزن والألم يولدان الإصرار على مواصلة العمل وتحقيق مستقبل أفضل لأبنائنا وبناتنا، مشيرًا بأن عقد هذه الندوة الهامة يأتي لمناقشة أحد مواضيع الساعة والتي تفرض أدواراً جديدة على أطراف الإنتاج الثلاثة في بلداننا العربية في العالم المتغير، وأن التحول الرقمي واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي أحدثا تغيرًا جذريًّا في طبيعة الوظائف والمهارات المطلوبة وأدوات وأساليب الإنتاج وإننا بحاجة إلى إرساء آليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج لإيجاد تشاركية تتصدى للتحديات والصعوبات التي فرضتها تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مشيراً بأن منظمة العمل العربية تناولت هذا الموضوع من خلال الدراسات والأنشطة والفعاليات، والبند الفني للدورة 48 لمؤتمر العمل العربي تناول الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، وأكد على ضرورة تأهيل الشباب العربي وبناء قدراته وتنمية مهاراته وتحفيزه على الابتكار والإبداع والتميز، واختتم كلمته قائلاً: «إننا نسعى من خلال هذه الندوة إلى تحديد الثغرات واقتراح الحلول وبحث أفضل السبل لتعزيز التكامل بين العامل والذكاء الاصطناعي»، مقدمًا الشكر لرئيس الاتحاد العام لعمال الكويت وأعضاء المجلس التنفيذي لحسن الإعداد وجهودهم الطيبة لإنجاح أعمال الندوة داعياً السيدات والسادة المشاركين إلى التفاعل النشط وتبادل الخبرات والاستفادة القصوى من الخبراء المشاركين للمساهمة بالخروج بتوصيات هامة لتحقيق الأهداف المرجوة.

كلمة السيد

أحمـد عقـلـه العنـزي

رئيس الإتحاد العام لعمال الكويت

العنزي: نعمل على تأمين الحماية الاجتماعية لجميع الفئات الشعبية في دولة الكويت

ثم ألقى السيد أحمد عقلة العنزي - رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، كلمة رحب فيها بجميع المشاركين في هذه الندوة، وقدم الشكر لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ولأطراف الإنتاج الثلاثة بدولة الكويت، مؤكداً على أن عنوان الندوة يمثل أحد التحديات الأساسية التي يوليها الاتحاد العام لعمال الكويت اهتماماً كبيراً من أجل إيجاد ظروف الاستقرار في العمل والإنتاج مع فتح الأبواب أمام مجالات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، في هذه المرحلة الشاقة والمعقدة من تحديات خطيرة تعاني فيها البلدان العربية من البطالة، واتساع حركة تنقل اليد العاملة وفقدان الحماية الاجتماعية.

واختتم كلمته بالشكر الجزيل لمنظمة العمل العربية ومديرها العام على طرح كل ما هو جديد في عالم العمل والذي يؤدي بدوره إلى المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وعلى مدى يومي 26 - 27 نوفمبر / تشرين الثاني، عقدت أربع جلسات عمل تم خلالهما مناقشة عدد من المحاور وأوراق العمل التي قام بإعدادها مجموعة من الخبراء المتخصصين، بالإضافة إلى عرض عدد من التجارب الوطنية، لتعميم الاستفادة بين المشاركين، حيث ترأس جلسة العمل الأولى السيد محمد عبد الله العرادة - مستشار الاتحاد العام لعمال الكويت ونوقش فيها المحور الأول الذكاء الاصطناعي (مفهومه - خصائصه - أهميته) الذي قدمته المهندسة نورة أحمد الطويل، كما نوقش في جلسة العمل الثانية محور «مستقبل منظومة التدريب المهني في ظل التحول الرقمي» والذي قدمه السيد جابر العلي وترأست الجلسة المهندسة/ زينب عريف مكي - الهيئة العامة للقوى العاملة.

وقدم الأستاذ الدكتور/ فيصل المناور المحور الثالث، والذي جاء تحت عنوان «التحديات والآثار الناجمة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي على سوق العمل»، وترأس الجلسة السيد/ حسين التركيت - غرفة تجارة وصناعة الكويت، وجاءت جلسة العمل

الرابعة والأخيرة للندوة تحت عنوان «التعرف على دور أطراف الإنتاج الثلاثة في ظل التحول الرقمي»، قدمتها السيدة/ منجية الهادي هادفي- خبير بديوان المدير العام - وترأس الجلسة السيد يحيى الدوسري - رئيس نقابة الشؤون الاجتماعية والأمين المالي للاتحاد العام لعمال الكويت.

خرجت الندوة بتوصيات تم التأكيد فيها على ضرورة التحسين المستمر للمهارات: ضرورة تشجيع العمال على تطوير مهاراتهم وتعلم مهارات جديدة قد تصبح أكثر أهمية في مستقبل العمل المتأثر بالتكنولوجيا؛ حيث يمكن للعمال أن يستخدموا الفرص التعليمية والتدريبية المتاحة لهم لتعلم القدرات التي تمكنهم من التميز وإثراء العمل البشري، وضرورة التوجه نحو المعرفة التكنولوجية المتقدمة: أهمية تشجيع العمال على اكتساب المعرفة والمهارات في مجالات تقنيات الذكاء الاصطناعي والتحليل البياني وتصميم الروبوتات والذكاء الاصطناعي، حيث يُتوقع زيادة الطلب على هذه الوظائف في المستقبل، وأكدت التوصيات على أهمية التركيز على

القدرات البشرية الفريدة وتطوير القدرة على التعلم طوال الحياة، وتعزيز القدرة على التكيف؛ حيث ينبغي لأطراف الإنتاج الثلاثة تعزيز القدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية، ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات تطوير قدرات مرونة التفكير وقدرة التكيف مع التغييرات السريعة في سوق العمل.

كما أكدت التوصيات على ضرورة تنمية مهارات التفاوض والتغيير وتكافؤ الفرص وتوفير التمويل والدعم وأهمية التنوع في الأساليب التدريبية.

اعتمدت الندوة عدة توصيات أهمها:

١- تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية.

٢- الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣- تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية الحاضنة للحوار الاجتماعي، وذلك من خلال تجديد وتوسيع محاور اهتمام الحوار الاجتماعي.

في ختام الجلسة الختامية تم توزيع الشهادات على السادة المشاركين والمشاركات والسادة الخبراء.

كما زار معالي السيد/ **فايز علي المطيري** - المعرض الذي أعده الاتحاد العام لعمال الكويت والخاص بجرائم الكيان الصهيوني في غزة، بهدف إبراز مظلومية الشعب الفلسطيني وما يتعرض له من حرب وحشية ومجازر إبادة بشعة من قبل آلة الحرب الصهيونية.

يجسد المعرض تضامن الشعب الكويتي مع الأشقاء في غزة.

ورفضه المطلق للاعتداءات الوحشية وللحرب الظالمة على شعب وعمال غزة.

ويعد المعرض أحد أشكال تضامن الأشقاء في دولة الكويت مع الشعب الفلسطيني.

منظمة العمل العربية تعقد ندوة حول هجرة وتنقـــ

يلعب المهاجرون دورًا متزايدًا في تعبئة الموارد البشرية والاجتماعية والاقتصادية للدول، فالسياسات الجيدة تقودنا لتنقل اليد العاملة نحو مستقبل أكثر عدالة، فقوة العمل عبر الحدود إنما هي، من حيث الجوهر، عملية عرض وطلب بين مجتمعات لديها فائض من اليد العاملة التي لا تجد لنفسها فرص عمل في بلدانها، ومجتمعات أخرى أكثر تطورًا تعاني، نقصًا لتحقيق مستويات الإنتاج المطلوبة.

تزامناً مع الاحتفال باليوم الدولي للمهاجرين وفي إطار نشر الوعي وتعزيز الحوار حول التحديات التي تواجه هجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية من أجل بناء مستقبل زاهر يرتكز على التعاون والتنسيق والتفاهم بين أطراف الإنتاج في الدول العربية، عقدت منظمة العمل العربية (إدارة التنمية البشرية والتشغيل بالتعاون مع المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر) ندوة لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة بالدول العربية لمناقشة هذا الموضوع الهام وتبادل الخبرات والتجارب بين السادة المشاركين وذلك على مدى يومي 18 - 19 ديسمبر / كانون الأول 2023، في جمهورية مصر العربية.

«المطيري» يتقدم بأحرّ التعازي لدولة الكويت

بمشاركة ما يقرب من (49) مشاركاً يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية افتتح معالي السيد/ فايز علي المطيري أعمال الندوة القومية بعنوان «هجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية في ظل التحول الرقمي» بكلمة ألقاها نيابةً عنه السيد المستشار

ـــــل الأيدي العاملة العربية في ظل التحول الرقمي

إسلام سناء - المشرف على إدارة التنمية البشرية، حيث بدأ كلمته بتقديم خالص العزاء لدولة الكويت في وفاة المغفور له بإذن الله سمو الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الذي وافته المنية يوم السبت الموافق 16 من ديسمبر/ كانون الأول 2023، سائلاً الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته .

هذا وأدان في كلمته المجازر والإبادة الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني من قتل وتدمير لكل معاني الإنسانية وتطهير عرقي في تحدٍّ صارخ لكافة المواثيق والأعراف والشرائع السماوية والقوانين الدولية، معربًا عن تضامنه الكامل والمطلق مع الشعب الفلسطيني ونضاله العادل ضد حرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال ضد غزة.

كما أشار إلى أهمية المواضيع التي تناقشها الندوة باعتبارها من المواضيع الملحة، مؤكداً أن موضوع الهجرة يحتاج إلى تضافر كافة الجهود الدولية والإقليمية لتتبع ورصد أسبابها والسعي لمعالجة تداعياتها وتعظيم سبل الاستفادة منها لتكون وسيلة للتعاون البناء، وتعزيز العلاقات بين مختلف الشعوب، مشيراً إلى أن تنقل وهجرة الأيدي العاملة العربية هي مسألة، يمكن استثمارها لتشكل طفره تنموية للاقتصاد العربي، خاصة وأن ما تزخر به منطقتنا العربية من قوى بشرية شابة وموارد طبيعية وثروات تؤهلها لتحقيق كافة أشكال التنمية المنشودة.

«المطيري» يطالب بإرساء استراتيجيات ترتكز على الارتقاء بنظم التدريب

كما نوه في كلمته إلى عدم الاستقرار الذي يجتاح بعض دول المنطقة، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة للهجرة يغلب عليها الطابع المختلط، ومن المتوقع في ظل الثورة الرقمية السريعة، الحد من فرص التنقل والهجرة للعمل أمام اليد العاملة غير المؤهلة من ناحية وزيادة هجرة الكفاءات العربية من ناحية أخرى، مطالباً بضرورة إرساء استراتيجيات ترتكز على الارتقاء بنظم التدريب وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي وبلورة رؤى مشتركة تعتمد على أشكال مرنة ونظامية لحركة الهجرة، كما أكد على اهتمام منظمة العمل العربية منذ تأسيسها بموضوع الهجرة والتنقل من أجل العمل، فأقرت الاتفاقية رقم 2 والمعدلة لها رقم 4 حول «تنقل الأيدي العاملة العربية، كذلك الاتفاقية رقم 14 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله في أحد الأقطار العربية.

وفي ختام كلمته، تمنى «المطيري» بأن تخرج الندوة بتوصيات فعّالة لنشر الوعي وتعزيز الحوار حول التحديات التي تواجه هجرة تنقل الأيدي العاملة العربية.

تضمنت الندوة أربع جلسات على مدار يومين، حيث عرض في الجلسة الأولى الخبير الأستاذ/ ملك عطايلية - مدير ضبط التشغيل بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورقة عمل تحت عنوان «سياسات الهجرة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030»، حيث تطرقت إلى إبراز المقاربة بين الهجرة الدولية بأنماطها المختلفة، وبين تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية، وذلك حين يتعلق الأمر بهجرة الأدمغة أو هجرة الكفاءات وبالهجرة غير النظامية لما لها من علاقات مباشرة مع الجريمة المنظمة، كتهريب البشر واستغلالهم والاتجار بهم، إضافة إلى الهجرات المرتبطة بالكوارث البيئية والحروب والنزاعات الدولية، أما عملياً فتخلص هذه الورقة إلى جملة من التوصيات التي من شأنها أن تقلل من التأثير السلبي للهجرة الدولية على أهداف التنمية المستدامة، وترأس أعمال الجلسة السيد عبد الكريم مرداوي - مدير عام الإدارة العامة لتنظيم العمل الخارجي بوزارة العمل - دولة فلسطين، وترأست جلسة العمل الثانية الأستاذة حنين محمد الشملان - الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين - مملكة البحرين، وتم عرض ومناقشة ورقة عمل للدكتور/ أنور النقيب أستاذ الاقتصاد - عميد كلية الإدارة بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية - مصر جمهورية مصر العربية، تحت عنوان «استجابات الدول العربية تجاه العمالة المتنقلة في إطار الرؤى الوطنية: دروس مستفادة وحلول مستدامة»، حيث تناولت الورقة توضيحاً للأثر الايجابي لتأثير العمالة المتنقلة على الدول المستقبلة والدول المصدرة، وتحليل وتقييم للوضع الحالي

واستجابات الدول العربية للعمالة المتنقلة، في ضوء الرؤى الوطنية للدول العربية، كما سعت لاستكشاف الأوضاع المستقبلية المؤثرة على عرض العمالة بشكل عام والعمالة المتنقلة بشكل خاص، و تحليل وتقييم العناصر الحاكمة لاستجابات الدول العربية وغير العربية المستقبلة للعمالة في المستقبل، في ظل التحول الرقمي، والسعي لتحديد الاستجابات المثلى للدول المصدرة للعمالة.

وترأس جلسة العمل الثالثة الدكتور/ محمد صلاح - باحث فني بالإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل بوزارة العمل - جمهورية مصر العربية وعرض من خلال الجلسة الدكتور/ خالد السيد حسن نائب رئيس الجمعية المصرية لدراسات الهجرة وخبير دراسات الهجرة والقوى العاملة - مستشار سابق بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - جمهورية مصر العربية، ورقة عمل تحت عنوان «الأبعاد الدولية والعربية لموجات الهجرة غير النظامية في ظل التحول الرقمي»، و التي تناولت دراسة وتحليل الأبعاد الدولية والعربية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ظل التحول الرقمي.

كما عُرض خلال الجلسة الثالثة للندوة تجارب وطنية لكل من المملكة العربية السعودية والتي قدمتها الأستاذة/ نوف عبد الرحمن البلوي - خبير مكافحة الاتجار بالأشخاص بوكالة الرقابة وتطوير بيئة العمل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وتجربة الجمهورية التونسية، وقدمها الأستاذ حفيظ حفيظ - الأمين العام المساعد للشؤون القانونية بالاتحاد العام التونسي للشغل.

وترأست جلسة العمل الرابعة الأستاذة/ نوف عبد الرحمن البلوي، والتي قدم فيها الأستاذ وليد بلال - مدير بوزارة التربية والتكوين المهني الجمهورية التونسية ورقة عمل تحت عنوان «الآثار الإيجابية والسلبية لظاهرة تنقل العمالة العربية»، سلط الضوء فيها على الآثار الإيجابية والسلبية لتنقل العمالة العربية وكيفية الاستفادة منها في سياق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتطرقت الورقة - أيضاً - إلى تأثير هذه الظاهرة على الاقتصادات المحلية والإقليمية، وكيف يمكن للدول والمجتمعات العربية أن تستفيد بشكل فعّال من هذا التأثير لتعزيز التنمية. كما تناولت تحليلًا شاملاً للآثار الإيجابية والسلبية والسياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تحقق التوازن بين هذه الآثار وتعزز تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي.

وعرض - أيضاً - في جلسة العمل الرابعة تجارب وطنية لكل من دولة فلسطين قدمها الأستاذ عبد الكريم مرداوي - مدير عام الإدارة العامة لتنظيم العمل الخارجي بوزارة العمل، وتجربة جمهورية مصر العربية، قدمها الدكتور محمد صلاح - باحث فني بالإدارة المركزية للتشغيل ومعلومات سوق العمل بوزارة العمل.

ندوة الهجرة
تطالب بإصدار ميثاق عربي للهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية

خرجت الندوة بعدة توصيات، أكدت على ضرورة مجابهة التحديات التي يفرضها التحول الرقمي في إدارة ملف الهجرة غير النظامية والمتعلقة بحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتحديات عدم توافر البنية التحتية والمهارات اللازمة لتنفيذ التحول الرقمي، وإعادة النظر في سياسات الهجرة البينية بين الدول العربية بما لا يتعارض مع الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بكل دولة، بحيث تكون الأولوية للعامل العربي إذا توافرت فيه الشروط اللازمة لشغل الوظيفة، وضرورة تطوير التشريعات والقوانين لتتماشى مع التحول الرقمي وأثره على قضايا الهجرة وتنقل الأيدي العاملة عبر حوار اجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وتحديث التصنيف العربي المعياري للمهن وبما يتماشى مع تطورات التحول الرقمي، كما أكدت التوصيات على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة لتبادل الخبرات وتقديم بحوث مشتركة حول الهجرة وتحدياتها، واعتماد مراكز تأهيل وتدريب مهني معتمدة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية.

كما دعت التوصيات الدول العربية وأجهزتها المعنية إلى توفير البيانات والإحصاءات حول الهجرة بأفضل الطرق الممكنة وتعزيز الربط الإلكتروني بين الدول العربية لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية، ولتتمكن من إعداد استراتيجيات وطنية وعربية فعالة، وأكدت على أهمية العمل على الاستفادة من الخبرات والكفاءات العربية المهاجرة للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم من خلال نقل خبراتهم في هذا الشأن.

وأكدت التوصيات على أهمية إطلاق برامج لإعادة تأهيل العمالة المهاجرة التي تعود لأوطانها لتسهيل اندماجهم في سوق العمل المحلي، وتقديم الدعم لهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة وإصدار ميثاق عربي للهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية يستجيب للتحول الرقمي ويعزز فرص العمل والتنمية المستدامة ويُعنى بحقوق العمالة المهاجرة والمتنقلة وحماية حقوق اللاجئين والهجرة غير النظامية، وحظر التهجير القسري. واقتراح إنشاء مراصد وطنية وبنوك معلومات لمسح وتحليل تأثير التحولات الرقمية على قضايا الهجرة وتنقل الأيدي العاملة العربية وطبيعة المهارات اللازمة لتتواءم مع الأنماط الجديدة للعمل.

منظمة العمل العربية تعقد الدورة التدريبية السادسة لعام 2023 لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية

نظمت منظمة العمل العربية الدورة التدريبية السادسة حول «إدارة الأزمات النقابية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية» بمدينة عمان - المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 23 - 25 ديسمبر / كانون الأول 2023، لصالح أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

افتتحت أعمال الدورة صباح يوم 23 ديسمبر / كانون الأول 2023 بكلمة لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية والتي ألقتها نيابة عنه السيدة / رباب طلعت حامد - رئيس وحدة التنمية والتدريب والتصنيف المهني ، حيث أعربت عن سعادته البالغة لدعم وتأهيل الكوادر النقابية العمالية من أجل النهوض بالمجتمع، مؤكدة أن المشهد العربي يمر بأزمات متنوعة باتت تؤرق الجميع وتتجاوز قدرة البلد الواحد ، أمام أزمة ثلاثية الأبعاد (أزمة غذاء ، وأزمة طاقة ، وأزمة اقتصاد)، مشيرة إلى أهمية الحوار لتجاوز هذه الأزمات والتخفيف من حدتها والتعرف على أهم السياسات لإدارة تلك الأزمات وما هي المسؤوليات والأدوار التي تلعبها أطراف الإنتاج الثلاثة للحد من تداعياتها على أسواق العمل العربية ، مجددة استعداد المنظمة لتقديم كل عون مخلص لكوادر الحركة النقابية العمالية في وطننا العربي.

الجريد: يشيد بالدور المتواصل لمنظمة العمل العربية ممثلة بمديرها العام

في كلمة للسيد المهندس / ناصر بن عبد العزيز الجريد - رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، ألقاها نيابة عنه المستشار/ خالد إبراهيم الخطاف الأمين العام للجنة؛ حيث رحب في بدايتها بالسادة المشاركين من ممثلي اللجان العمالية، مؤكدًا على أهمية ما تتناوله الدورة من مواضيع في غاية الأهمية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، وأن استراتيجية إدارة الأزمات النقابية أصبحت أمرًا ضروريًا، للحفاظ على حقوق العمال، مشيدًا بالدور والجهد المتواصل لمنظمة العمل العربية ممثلة في مديرها العام معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري وفريقه المعاون الذين لا يألون جهدًا في التعاون مع اللجنة الوطنية لعقد هذه الدورات لدعم وتدريب وتأهيل أعضاء اللجان العمالية بالمملكة، وقدم الشكر للسادة الخبراء المكلفين بإعداد وتقديم محاور الدورة التدريبية، وأكد على استمرار التعاون مع منظمة العمل العربية لتقديم دورات تدريبية وتثقيفية جديدة ومتطورة على درجة عالية من الاحترافية لتنمية وتطوير مهارات الكوادر العمالية بالمملكة العربية السعودية.

هدفت الدورة إلى التعريف بمفهوم الأزمات وخصائصها، ومراحل عملية إدارة الأزمات النقابية، وتأهيل وإعداد قيادات نقابية تتعامل بكفاءة مع الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية، والرؤية المقترحة لتطوير دور اللجان العمالية في ظل الأزمات.

دور تكنولوجيا المعلومات في مواجهة الأزمات:

عرض الدكتور/ محمد الجدوع مدرب وخبير في مجال التكنولوجيا الجديدة خلال جلسة العمل الأولى محورين حول مفهوم الأزمات وخصائصها وتحليل المشهد الاقتصادي العالمي والاقليمي، وفي جلسة العمل الثانية عُرض ثلاثة محاور حول تأثير الأوبئة والأزمات الاقتصادية العالمية على أوضاع العمل تأثير التحول للاقتصاد الرقمي على أوضاع العمل القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا والأكثر جذبًا.

أمَّا جلسة العمل الثالثة والرابعة عرض فيها

الدكتور / مجدي شرارة - مدرب وخبير في مجال النقابات العمالية من خلال جلستي عمل محورين حول العمل النقابي في ظل الشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل القيمة، ودور تكنولوجيا المعلومات في مواجهة الأزمات، كما ناقش «شرارة» في جلسة العمل الرابعة ثلاثة محاور عن مراحل عملية إدارة الأزمات النقابية، دور آلية الحوار الاجتماعي في حل الأزمات في علاقة العمل، الرؤية المقترحة لتطوير دور اللجان العمالية في ظل الأزمات.

وفي اليوم الثالث للدورة عُقدت جلستا عمل على شكل دورات تدريبية، الأولى للدكتور محمد الجدوع، تحت عنوان «حول مقياس هيرمان - بوصلة التفكير لإدارة الأزمات»، والثانية للدكتور/ مجدي شرارة تحت عنوان: «كيفية التحدث الجيد والتفاوض عند حدوث الأزمات»..

من خلال ما تم تقديمه من أوراق عمل نظرية وبرامج عملية تم التوصل إلى التأكيد على أهمية دور اللجان العمالية في ضمان العدالة الاجتماعية وإيجاد بيئة عمل أكثر استقرارًا وعدالة تضمن التوازن في العلاقة بين أطراف الإنتاج، وبأن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورًا حيويًا في تحسين الاستجابة للأزمات، وتعزز قدرة المجتمعات على التعامل مع التحديات الطارئة بفعالية وكفاءة، وتبني رؤية مستدامة في تعزيز التواصل، وتبني الابتكار التكنولوجي، وتعزيز مشاركة الأعضاء لجعل اللجان العمالية أكثر قوة وفعالية في مواجهة التحديات التي قد تطرأ في ظل الأزمات واعتماد الحوار الاجتماعي أداة فعّالة لحل الأزمات وتحسين العلاقات التعاقدية في سياق العمل، وتمكّن المشاركين من تحليل المشهد الاقتصادي العالمي وإدارة الأزمات من خلال اتباع عدد من السياسات.

في ختام أعمال الدورة تم توزيع الشهادات على السادة المشاركين، والذين أكدوا على اكتسابهم الخبرة من خلال مشاركتهم في الدورة، وقدموا الشكر والتقدير لمنظمة العمل العربية وللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية على دعم وتدريب ممثلي اللجان العمالية.

من بغداد: «المطيري» يؤكد على أهمية تقديم التدريب والتأهيل المستمرين لمواكبة متطلبات سوق العمل في المرحلة الراهنة والمستقبلية

استكمالاً للبرنامج التدريبي المعدّ خصيصًا للكوادر العاملة في جمهورية العراق، وتحت رعاية معالي السيد/ أحمد الأسدي وزير العمل والشؤون الاجتماعية في جمهورية العراق، وبحضور السيد عادل عكاب رئيس اتحاد الصناعات العراقي، والسيد/ ستار دنبوس براك رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق، افتتح معالي الأستاذ/ فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية، في بغداد، يوم الأحد 14/ 01/ 2024 ورشة عمل حول «الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل» ودورتين تدريبيتين حول «المخاطر المهنية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم» و«إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وفق نظام الأيزو 2018: 45001 للسلامة والصحة المهنية» والتي استهدفت 90 مشاركاً من الكوادر العاملة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية، وممثلي أصحاب العمل والعمال، وذلك خلال الفترة (14 -16 / يناير- كانون الثاني/ 2024).

استهل معالي السيد/ أحمد الأسدي وزير العمل والشؤون الاجتماعية كلمته في الجلسة الافتتاحية بالترحيب بمعالي الأستاذ/ فايز علي المطيري أخاً وصديقاً وداعماً ومسانداً للعراق بأطرافه الثلاث، متقدماً بالشكر والامتنان للبرنامج التدريبي الذي تقدمه منظمة العمل العربية، كما رحب بالسادة الخبراء وبجميع السادة المتدربين والمتدربات، مؤكدًا على أهمية استكمال هذه الورش والدورات التدريبية بموضوعاتها المتميزة لتعزيز القدرات والمؤهلات، وتدريب الكوادر في القطاعات المختلفة، مضيفًا أن العراق من الدول المتأثرة بالتغيرات المناخية في

ضوء حرمانه من حصته في مياهه الدولية وشح المياه الذي انعكس على القطاع الزراعي، وهي من القضايا الهامة لدى حكومة الخدمة المدنية التي تشكلت منذ أكثر من عام، وتعمل الوزارة على عدد من الخدمات التي تقع ضمن أولويات خطة عمل الحكومة الحالية، هذا واعتمدت الوزارة عام 2024 عام الضمان الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية. وتستمر الجهود من خلال هذه الدورات التدريبية التي تقدم دفعة جدية لتعزيز القدرات، وخاصة في مجال الصحة والسلامة المهنية.

كما أشار **معاليه** إلى عمق العلاقات التاريخية التي تجمع العراق بمنظمة العمل العربية منذ تأسيسها، منوهاً إلى طلب حكومة العراق استضافة الدورة الخمسين لمؤتمر العمل العربي وموافقة وإجماع الدول العربية الأعضاء على هذا الطلب، لافتاً إلى أهمية دعم الدول العربية الشقيقة ومنظمة العمل العربية بشخص مديرها العام للعراق، معربًا عن تطلعه لمزيد من التعاون مع منظمة العمل العربية في مجال تدريب وتأهيل الكوادر العراقية.

في حين وجه معالي الأستاذ **فايز علي المطيري** في كلمته الافتتاحية السلام لغزة قائلاً:

« ياغزة العزة لك منا السلام... سلامًا منَّا لأرض الرباط، سلامًا لعشرات الآلاف من الشهداء والجرحى .. سلاماً لأبنائك الذين يسطرون أعظم ملحمة في تاريخنا الحديث أمام أعتى الجيوش عتادًا وعديداً.. فحرب غزة كشفت ازدواجية المعايير ، وزيف شعارات الحرية والمساواة وحقوق الإنسان، وأشهدت العالم أجمع على غطرسة جيش الاحتلال وإرهابه وإجرامه في قتل المدنيين الآمنين العزل من نساء وأطفال وشيوخ بأسلحة فتاكة ومحرمة دوليًا، فأيقظت بصمودها ضمائر الشعوب الحرة، وأججت مشاعر المناصرين للحرية والعدالة، ونحن نؤكد على موقفنا المبدئي الداعم لعمال وشعب فلسطين في نضالهم المشروع من أجل التحرر والاستقلال واستعادة حقوقهم المسلوبة لضمان العيش الكريم».

كما أدان الهجوم الأخير الذي استهدف وسط العاصمة بغداد، مثمنًا جهود الحكومة العراقية برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء المهندس **محمد شياع السوداني** في سعيها المتواصل إلى إجراء الإصلاحات ومحاربة الفساد وتلبية تطلعات الشعب العراقي، وتوفير المزيد من فرص العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، متمنيًا للعراق الشقيق أن ينعم دائماً بالأمن والأمان والاستقرار والسلام. ونوه معاليه إلى المواضيع الهامة التي تتناولها الأنشطة الثلاثة والتي تتسق مع المساعي العالمية لتحقيق انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة.

موضحاً أن تطوير المهارات والارتقاء بها يعد أحد أهم محركات النمو ، الذي يسهم في معالجة مشكلة البطالة والحد من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ويدعم جهود الحكومات في توفير فرص عمل، ووظائف أكثر اخضرارًا، ويزيد من قدرة القطاع الخاص والمنشآت على التكيف مع التطور السريع في عالم العمل.

مؤكدًا على ضرورة أن تكون جميع الوظائف، بما فيها الوظائف الخضراء، لائقة وآمنة وصحية، لضمان صحة وسلامة جميع العمال وحماية حقوقهم ومكتسباتهم في ظل انتقال عادل وشامل

ومستدام. فمن خلال الحوار الاجتماعي وبالتشاور مع الشركاء الاجتماعيين، تستطيع الحكومات صياغة السياسات والبرامج والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فاتساق السياسات في مراحل التخطيط والتصميم والتنفيذ تضمن لها التحسين المستمر ، آخذين في الاعتبار المخاطر الناشئة سواءً من تغير أنماط العمل أو من عمليات التخضير أو التحول إلى اقتصادات جديدة. مؤكدين على أهمية تقديم التدريب والتأهيل المستمرين لمواكبة متطلبات سوق العمل في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

وأضاف المطيري: «تقدم المنظمة اليوم من خلال برامجها التدريبية مواد نظرية وتطبيقية لتطوير المعارف بدور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل وتحسين قدرات الكوادر العاملة وفق متطلبات الوظائف الخضراء، وكذلك تعزيز ثقافة الوقاية من المخاطر المهنية ورفع مستوى الوعي بأثر تغير المناخ على العاملين في القطاع الزراعي، وتنمية مهارات المتدربين في إدارة الجودة والتطوير المؤسسي وذلك في إطار استكمال البرنامج التدريبي الذي بدأناه العام الفائت استجابة لرغبة معالي السيد أحمد الأسدي وزير العمل والشؤون الاجتماعية؛ في إطار سعيه لتمكين الكوادر، العاملة ورفع جاهزيتها على كافة المستويات لتتمتع بالكفاءات المطلوبة في عالم العمل سريع التغير».

وأكد معاليه حرص منظمة العمل العربية على تنفيذ العديد من البرامج التدريبية على مدى السنوات الماضية لدعم الكوادر العاملة لدى أطراف الإنتاج وتطوير قدراتها وتحسين كفاءاتها، كأحد أهداف المنظمة الواردة في دستورها وميثاقها لتحسين ظروف وشروط العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتقديم الدعم الفني لأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وفي ختام كلمته قدم الشكر لمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية متمنيًا له دوام التوفيق والنجاح في أعماله، مشيدًا بالجهود التي بذلها الإخوة والأخوات في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في الإعداد والتنظيم الجيد، آملاً من الله تعالى أن تحقق هذه الأنشطة على مدى الأيام القادمة النتائج المرجوة منها.

وقد استهدفت ورشة العمل التدريبية «الاقتصاد الأخضر ودوره في تعزيز فرص التشغيل» 30 مشاركاً؛ حيث قدم الأستاذ الدكتور رعد الصرن - أستاذ الاقتصاد - جامعة دمشق ورقة عمل حول «أهمية ممارسات الإدارة الخضراء في منظمات أصحاب الأعمال ودورها في دعم الاقتصاد الأخضر»، وعرض السيد المهندس صادق خزعل خبير التدريب المهني - جمهورية العراق ورقة عمل حول «نحو سياسات تعليم وتدريب مبتكرة.. قوائم متطلبات الاقتصاد الأخضر»، أمّا الدكتور/ محمد الجدوع - المملكة

الأردنية الهاشمية - خبير في مجال التكنولوجيا الجديدة عرض ورقة عمل حول «دور الاقتصاد الأخضر في توفير فرص العمل والحد من البطالة لدعم التشغيل»، كما عرض الدكتور **جاسم المحمدي** - العراق - الوكيل الفني لوزارة البيئة ورقة عمل حول «نحو استراتيجية عربية للانتقال العادل للاقتصاد الأخضر»، ومن ثَمَّ عرض الدكتور **محمد الجدوع** - المملكة الأردنية الهاشمية - خبير في مجال التكنولوجيا الجديدة، **برنامجاً تدريبياً حول الاقتصاد الأخضر.**

كما استهدفت الدورة التدريبية «إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي وفق نظام الآيزو 45001:2018 للسلامة والصحة المهنية» تدريب 30 مشاركاً من خلال أوراق العمل التي قدمها المدرب الأستاذ الدكتور **رعد حسن الصرن**؛ حيث تم شرح مفهوم الإدارة ووظائفها وربطها بالجودة الشاملة والصحة والسلامة المهنية.

ودراسة احتياجات التطوير المؤسسي نماذج وأشكال التطوير المؤسسي ودور الموارد البشرية فيها وتأثيرها على نظام الصحة والسلامة المهنية في المؤسسة.

والتعريف بالمعيار الدولي لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية ISO45001:2018 أما الدورة التدريبية حول «المخاطر المهنية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم» فقد استهدفت 30 مشاركاً، حيث عرضت السيدة المهندسة/ **أزهار فاضل**- خبيرة وطنية ورقة عمل عن «**حوادث العمل والسلامة الهندسية في القطاع الزراعي وتدابير السيطرة والتحكم**» وقدم الدكتور/ بسام أبو الذهب ورقة عمل عن «المخاطر الكيميائية والفيزيائية والبيولوجية والأرغونومية في القطاع الزراعي و تدابير السيطرة»، أما السيد/ **محمد عبد الرزاق** مدير الشؤون القانونية- دائرة العمل/ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فقد تطرق في ورقته عن «التشريعات الوطنية الناظمة للعمل الزراعي»، وجاءت ورقة الدكتور/ بسام أبو الذهب تحت عنوان «تغير المناخ وأثره على العاملين في القطاع الزراعي».

وفي الختام تم توزيع شهادات التدريب على السادة المشاركين والمشاركات من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد الصناعات العراقي والمركز الوطني للصحة والسلامة المهنية في جمهورية العراق.

دورة تدريبية لعمال مصر حول مهارات العمل النقابي

بناءً على طلب من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، عقدت منظمة العمل العربية الدورة التدريبية حول «مهارات العمل النقابي» وذلك في القاهرة - جمهورية مصر العربية يومي 31 يناير/كانون الثاني - 1 فبراير/ شباط 2024، بحضور (32) مشاركاً، يمثلون قيادات الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، افتتح أعمال الدورة التدريبية السيد المستشار/ إسلام سناء، المشرف على إدارة الحماية الإجتماعية، بكلمة ألقاها نيابة عن معالي السيد فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية أشاد فيها بالجهود المتميزة التي يبذلها السيد/ محمد جبران، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وأعضاء المكتب التنفيذي الذين لا يألون جهداً في سبيل إعداد منتسبي وقيادات الاتحاد فنياً وإدارياً وتمكينهم وتزويدهم بالمهارات الضرورية لجعلهم أكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تواجه علاقات العمل والتي تؤثر على أسواق العمل بما تشهده من متغيرات عميقة تتطلب إرساء الحوار الاجتماعي وتعزيز النهج الديمقراطي في صناعة القرار وبما يعود بالخير على الطبقة العاملة.

هذا ووجه الدكتور / أحمد عاطف، مستشار الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، في كلمته الشكر والتقدير لمعالي الأستاذ/ فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية على الدعم الدائم لأعضاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر لإعداد الكوادر النقابية المصرية القادرة على الحوار للدفاع عن حقوق العمال لمواجهة المتغيرات بالإضافة إلى تدعيمهم بالعلم والمعرفة لتحسين علاقات العمل، وأكد أن مثل هذه الدورات تمثل واقعاً عملياً لإعداد القائد النقابي.

هدفت الدورة التدريبية التثقيفية إلى:

- تدريب الكوادر العمالية وتفعيل دورها وقدراتها في بناء الوعي النقابي.
- تدريب القيادات النقابية لتقوم بدور ايجابي في تعزيز علاقات العمل على أسس من التفاهم والحوار لخلق المناخ الملائم للاستثمار.
- تحسين الكفاءة الإنتاجية للطبقة العاملة، ورفع قدراتها التنافسية وتحقيق المساواة بين الجنسين.
- الوقوف على المستجدات العلمية والتطبيقية في مجال المفاوضة الجماعية.

وخلال يومي عمل عقدت الدورة التدريبية خمس جلسات عمل ناقش خلالها السادة الخبراء أوراق عمل تناولت المحاور التالية:

- «مهارات القائد النقابي» والتي قدمها الدكتور/ أحمد عاطف
- إدارة الأزمات ومهارات التفاوض للدكتور / عبد الغفار عبد الحميد
- منظمة العمل العربية: نشأتها - أهدافها - المعايير الخاصة بالحقوق النقابية والمفاوضة الجماعية « والتي عرضها السيد المستشار/ إسلام سناء.
- عرض مرئي حول التخطيط الاستراتيجي والذي استعرض الدكتور / أمجد بهاء الدين خلالها:
  - « تعريف التخطيط.
  - « أنواع التخطيط.
  - « كيفية صياغة وتنفيذ وتقييم الخطة الإستراتيجية التنظيمية.
- دور الاتحاد العام لنقابات عمال مصر في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية والتي عرض فيها السيد المهندس / خالد الفقي عوامل نجاح الحوار الاجتماعي من خلال:
  - « محددات الحوار الاجتماعي.
  - « أهمية الحوار الاجتماعي.
  - « معوقات نجاح الحوار الاجتماعي.
  - « عوامل نجاح الحوار الاجتماعي.

في الجلسة الختامية لأعمال الدورة التدريبية، قدم المهندس / خالد الفقي الشكر والتقدير لمعالي السيد / فايز علي المطيري، المدير العام لمنظمة العمل العربية، على عقد هذه الدورة لصالح الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وعلى حرصه على تدريب الكوادر النقابية على مستوى وطننا العربي، ووجه الشكر للمستشار/ إسلام سناء وفريق عمل المنظمة على الجهد المبذول في إنجاح أعمال الدورة وخروجها بالشكل المتميز، كما نقل السيد المستشار/ إسلام سناء للمشاركين تهنئة المدير العام لمنظمة العمل العربية، بمناسبة نجاح الدورة، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وأشار إلى أن نجاح الدورة تحقق من خلال العرض المتميز للسادة الخبراء، والنقاشات الثرية التي أبداها المشاركون، والجهود المبذولة في الإعداد والتنفيذ الجيد لها وأن المنظمة تضع إمكانياتها دوماً لصالح أطراف الإنتاج الثلاثة على مستوى وطننا العربي وتلى ذلك توزيع الشهادات على السادة المشاركين.

مبادرة منظمة العمل العربية «نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية:الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام»

على جدول أعمال القمة العربية في دورتها 33

تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (493) الصادر عن الدورة (79) بتاريخ 2023/10/16،عقدت الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على مستوى كبار المسؤولين، وعلى المستوى الوزاري في القاهرة، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 18 - 21 ديسمبر كانون الأول2023.

وبدعوة من جامعة الدول العربية (المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية) شاركت الأستاذة / منجية الهادفي - الخبيرة في منظمة العمل العربية وتضمّن جدول أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب عدداً من البنود أهمها:

- الإعداد للملف الاجتماعي للدورة (33) للقمّة العربية المقرّر عقدها في 2024 بالبحرين.
- الإعداد للدورة الخامسة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المقرّر عقدها بموريتانيا خلال 2024.

- القضاء على الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية،
- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة التنمية المستدامة.
- تقديم الدعم للمشاريع الاجتماعية.
- العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة (2023 - 2032).
- تقديم الدعم الاجتماعي والإنساني العاجل لدولة فلسطين.

وقد شارك في اجتماعات المجلس وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية بالدول العربية وعدد من المنظمات العربية والإقليمية. وفي بداية أعمال المجلس سلمت السّيدة / مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر رئيسة الدورة (42) للمجلس رئاسة الدورة (43) للسيدة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي في جمهورية مصر العربية.

أهم القرارات الصادرة عن الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب:

اختتمت أعمال الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بالمصادقة على عدد من القرارات من أهمّها:

1. تكليف الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بعرض موضوع يتعلق بمبادرة منظمة العمل العربية «نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية:الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام» الذي اعتمده مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ،على القمة العربية في دورتها 33 .
2. دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم كافة وسائل الدعم الإنساني والاجتماعي إلى المصابين والمتضررين بقطاع غزة وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقرير حول المساعدات التي تمّت أو سيتم تقديمها لتضمينها ضمن تقريرها.
3. فتح حساب استثنائي طوعي مؤقت دعماً للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، لإعانة 350 ألف أسرة ولمدة 6 أشهر قابلة للتجديد.
4. الطلب من وزارات الشؤون التنمية الاجتماعية العمل وضع رقم الحساب على وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول الأعضاء، بما يمكن من دعم الحساب بالمبالغ اللازمة لإغاثة 350 ألف أسرة في قطاع غزة بشكل عاجل.

منظمة العمل العربية تشارك في المؤتمر العالمي 23 للسلامة والصحة في مكان العمل

بتنظيم مشترك بين حكومة نيوساوث ويلز - استراليا ممثلة بوزارة العلاقات الصناعية والصحة والسلامة في العمل ومنظمة العمل الدولية ILO، والجمعية الدولية للضمان الاجتماعي ISSA، عقد المؤتمر العالمي 23 للسلامة والصحة في مكان العمل في استراليا- سيدني خلال الفترة 27-30 نوفمبر- تشرين الثاني 2023 شارك في أعمال هذا المؤتمر ما يقارب 3000 مشاركاً ومشاركة من كبار المسؤولين الحكوميين وصناع القرار في القطاعين العام والخاص، وكبار المختصين والمهتمين في مجال الصحة والسلامة المهنية، وأطباء العمل ومفتشي العمل والسلامة والصحة المهنية،

وممثلي منظمات أصحاب الأعمال، والنقابات العمالية وممثلي مؤسسات الضمان الاجتماعي، وواضعي السياسات والإداريين، والأكاديميين والباحثين، وممثلي الجمعيات المهنية والأهلية، وممثلي المنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة، ومصنعي وموردي ومستوردي مواد ومعدات السلامة المهنية من 100دولة حول العالم.

هدف المؤتمر إلى:

- توفير منبر لتبادل المعلومات والممارسات والخبرات والعصف الذهني بين المشاركين وذلك بهدف تعزيز السلامة والصحة في العمل.
- معالجة المخاطر والفرص مع التركيز على الوقاية والتغيير الإيجابي.
- مشاركة التجارب الإنسانية وقصص النجاح في الصحة والسلامة المهنية.
- تشجيع التعلم والتطوير من خلال حقائب الأدوات والتدريب والدروس المستفادة من الأمثلة العملية.
- الاستماع إلى وجهات النظر والآراء من مختلف المؤسسات (من حيث الحجم) وعبر الصناعات والدول والثقافات والأدوار داخل مجتمع الصحة والسلامة المهنية (مثل رواد الأعمال والباحثين والمنظمين وأصحاب العمل والعمال).

ونوقش خلال جلسات العمل على مدى أربعة أيام 44 موضوعاً في إطار المحاور الرئيسية التالية:

- التعاون من أجل مستقبل عمل أفضل
- تأثيرعالم العمل المتغير على السلامة والصحة المهنية
- الوقاية المستقبلية من المخاطر المستمرة والناشئة والمتجددة

هذا وتضمن برنامج عمل المؤتمر جلسات رسمية، وورش عمل، ندوات فنية، ومعرض للملصقات الرقمية (البوسترات) ، ومهرجان للأفلام التوعوية القصيرة، بالإضافة إلى معرض دولي لمعدات السلامة والصحة المهنية طيلة أيام المؤتمر.

وقدمت الدكتورة رانية رشدية القائم بأعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية التابع لمنظمة العمل العربية عرضاً تقديمياً في معرض البوسترات الرقمية بعنوان «تعزيز ثقافة قطع الاتصال خارج أوقات العمل في الدول العربية – التحديات والحلول».

«استخدام التقنيات الحديثة في تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية» في دورة تدريبية لصالح وزارة العمل والتأهيل في دولة ليبيا

تحت رعاية معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية الأستاذ فايز علي المطيري نظم المركز العربي لتنمية الموارد البشرية/طرابلس التابع لمنظمة العمل العربية دورة تدريبية بالتعاون مع وزارة العمل والتأهيل - دولة ليبيا ومنظمة سوبر نوفا والاتحاد الأوروبي في تونس خلال الفترة من 04-08 ديسمبر/ كانون الأول 2023، لتدريب الكوادر المعنية بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في دولة ليبيا.

هدفت الدورة التدريبية إلى:

- تعزيز دور إدارات التفتيش في تحسين شروط وأحكام العمل
- تطوير المعارف المتصلة بآليات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية الحديثة.
- التعرف على المخاطر المهنية وطرق التقييم والتحكم والسيطرة.
- تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

وتناولت الدورة خلال 5 أيام عمل المحاور التالية:

- اتفاقيات وتوصيات العمل العربية ذات الصلة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية .
- تحديات التفتيش في مجال علاقات العمل النمطية/ التقليدية والجديدة.
- الابتكارات والتقنيات الحديثة في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
- المخاطر المهنية ومصادر الخطورة في قطاعات العمل المختلفة .

معدات الرصد والمراقبة وقياس حدود التعرض في بيئة العمل.

- أسس التقييم البيئي لمخاطر بيئة العمل وإعداد تقارير قياسات بيئة العمل (تمرين تطبيقي).
- التفتيش الذكي والأنماط الجديدة للعمل
- التفتيش الذكي والأنماط الجديدة للعمل (نماذج وقوائم التحقق) -تمارين تطبيقية
- التسجيل والإخطار والإبلاغ عن حوادث العمل والأمراض المهنية.
- التدريب على تقييم بيئة العمل واستخدام معدات القياس

حيث قام السادة المتدربون بمرافقة مجموعة من الخبراء والفنيين بزيارة إحدى المنشآت الصناعية في المنطقة الصناعية أريانا - تونس، والاطلاع على بيئة العمل في المنشأة وتحديد المخاطر المهنية وخدمات الصحة المهنية والتدريب على معدات قياس وتقييم الأخطار. حيث تقدم المدير التنفيذي للشركة بتقديم عرض مفصل عن أقسام الشركة وسير العملية الإنتاجية وخطة عمل الشركة كما عرض سياسة الجودة والصحة والسلامة والبيئة المعتمدة وتقنية 5S، ومن ثم تم تقسيم المتدربين إلى مجموعتين لإجراء القياسات وتقييم مخاطر بيئة العمل، ومنها قياس الضجيج والإضاءة والأشعة والرطوبة وتم التعرف على طريقة قياس الغازات والأغبرة بالأجهزة المخصصة لهذا الغرض. هذا واطلع المتدربون على معدات الوقاية الشخصية المستخدمة.

اختتمت الدورة التدريبية أعمالها يوم الجمعة 2023/12/08 الذي خصص لاستعراض بعض التجارب الدولية وللمناقشات والعصف الذهني من خلال مجموعات عمل شارك فيها السادة الخبراء بعد تقييم الزيارات الميدانية وإجراء اختبار نهائي لقياس مدى الاستفادة المحققة من الدورة التدريبية.

حيث تخلل الجلسة الختامية كلمات للسادة نائب رئيس منظمة سوبر نوفا والسيد الملحق العمالي في السفارة الليبية في الجمهورية التونسية والدكتور الحسين لاصيفر مدير المركز العربي لتنمية الموارد البشرية وتم توزيع شهادات التدريب على السادة المشاركين.

منظمة العمل العربية..
تسعة وخمسون عامًا من الإنجاز والعطاء

تحتفل منظمة العمل العربية، إحدى المنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في نطاق جامعة الدول العربية، في 12/ يناير- كانون الثاني 2024 بالذكرى التاسعة والخمسين لتأسيسها؛ كأول منظمة عربية تُعنَى بمختلف قضايا العمل والعمال على الصعيد القومي، وتطبق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك أصحاب الأعمال والعمال مع الحكومات في كل نشاطات وأجهزة المنظمة الدستورية والنظامية.

سعت المنظمة منذ انطلاقها إلى تحقيق الأهداف النبيلة التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور المنظمة وفي مقدمتها تعزيز الحوار الاجتماعي الهادف والبناء والمسؤول بين أطراف الإنتاج الثلاثة على المستويين الوطني والقومي، وذلك بفضل تكوينها الثلاثي (حكومات - أصحاب الأعمال - عمال) في كل نشاطاتها وأجهزتها الدستورية وقد حققت المنظمة نتائج إيجابية ودوراً فعالاً في ظل المتغيرات والمستجدات الراهنة التي تشهدها المنطقة العربية، حتى أصبحت تشكل مرتكزاً هاماً على صعيد العمل العربي المشترك، وأضحت منبراً فريداً للحوار الاجتماعي وساحة قومية للتعاون البناء والمثمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة في وطننا العربي، فقامت المنظمة بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والورش التي عالجت قضايا التنمية والتشغيل والحماية الاجتماعية بالإضافة إلى مشاركتها بالمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعمل والعمال؛ لتظل على العهد باقية، صورة مشرقة للتعاون العربي المشرف، مؤكدة بهذه المناسبة استعدادها الدائم لتقديم كل عون مخلص لجميع أطراف الإنتاج في الدول العربية بكافة الإمكانيات المتاحة.

ونحن نحتفل بمرور59 عاماً على إنشاء منظمتنا، فلا بد من تسليط الضوء على النقلة النوعية التي شهدتها أثناء هذه الفترة والرؤية الثاقبة التي ربطت التنمية الشاملة بقضايا التشغيل وتوثيق العلاقات مع المنظمات الإقليمية والدولية والحفاظ على مكتسبات الحركة النقابية العربية مما جعل المنظمة تتبوأ مكانتها المرموقة بين نظيراتها من المنظمات العربية والدولية.

ويسعدنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لكل من أسهم في دعم مسيرتها لخدمة قضايا العمل والعمال ونخص بالذكر أصحاب المعالي وزراء العمل والسادة رؤساء وأعضاء منظمات أصحاب الأعمال والعمال، وكافة المهتمين والمعنيين بقضايا العمل في وطننا العربي، كما نؤكد إلتزامنا بمواصلة مسيرتها المشرفة التي تكفل حق الإنسان العربي في حياة كريمة أساسها العدالة الاجتماعية.

منظمة العمل العربية
بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة
تدعو إلى السعي للوصول إلى الدعم الاقتصادي والحماية الاجتماعية

يُحتفل باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة في الثالث من شهر ديسمبر / كانون الأوّل من كلّ عام، واعتُمد هذا اليوم للاحتفال به من قِبَل الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة في عام 1992 بموجب قرار الجمعية التي ناشدت جميع الدول الأعضاء فيها للاحتفال من أجل العمل على زيادة دمج المعوقين في مجتمعهم. كما تبنّت الأمم المتّحدة منذ نشأتها موضوع كرامة الإنسان المتأصّلة، وما يتأتى عليها من مساواة، وحقوق لجميع البشر دون استثناء، واعتبرتها أساسًا للحريّة، وأيضًا للعدالة والسلام العالمي. وعليه فإن منظمة العمل العربية التي تضع في مقدمة أولوياتها دراسة وبحث واقع تشغيل وبطالة الشباب والشابات في الدول العربية خاصة الفئات الأولى بالرعاية وعلى رأسهم الأشخاص ذوي الإعاقة، تدعو الشركاء في هذا اليوم للعمل معاً كل بحسب اختصاصه لسد الثغرات التي عمقتها الأزمات الاقتصادية والصحية والسياسية المتعاقبة، والسعي جميعاً إلى ضمان وصولهم إلى كافة أشكال الدعم الاقتصادي والحماية الاجتماعية، بغرض تمكين «الجميع» على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص وعدم الإقصاء من خلال تطوير التشريعات القائمة، وإطلاق البرامج وحملات التوعية التي ترسخ الوعي المجتمعي بقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة ليتمكنوا من المساهمة في تقدم مجتمعاتهم، لنضمن لهم مكاناً بارزاً في برامج وخطط التنمية المستدامة التي تنشدها دولنا العربية.

وتجدد منظمة العمل العربية الوعد والعهد بأن تبقى خير عون لهم، لتحسين جودة حياتهم وتمكينهم من العيش بكرامة وتحقيق الاستفادة القصوى من قدراتهم ومهاراتهم، وتجاوز التحديات التي تواجههم في الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

بيان إدانة

أدانت منظمة العمل العربية بأشد العبارات التصعيد العسكري الدامي على قطاع غزة المحاصر منذ عام 2007 براً وبحراً وجواً، وحرمان سكانه من الغذاء والمياه والكهرباء والوقود في عقاب جماعي وسط قصف همجي متواصل على مدار الساعة مستهدفاً المدارس والأحياء السكنية ذات الكثافة السكانية العالية دون سابق إنذار ليقتل الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، وإن عملية «طوفان الأقصى» ما هي إلا رد فعل على ممارسات قوات الاحتلال والمستوطنين العنصرية والاستفزازية بحق العمال والمدنيين الفلسطينيين، وانتهاكهم المتكرر لحرمة المقدسات الإسلامية والمسيحية، ناهيك عن تواصل عمليات التوسع وبناء المستوطنات وتضييق الخناق على إمكانية التنقل عبر المعابر، وسرقة مقدرات شعب بأكمله والسيطرة على موارده وثرواته، في حين أن المواقف الدولية تكيل بمكيالين، وتنظر إلى المشهد بعين واحدة في ظل الفشل الذريع في إنفاذ قرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية على أرض الواقع مع استمرار انعدام الحل السياسي، وانسداد أفق عملية السلام.

كما أعربت منظمة العمل العربية عن استنكارها الشديد لاستهداف سلطات الاحتلال المتعمد والخالي من أبسط القيم الإنسانية للمستشفيات والذي تسبب في سقوط العديد من المرضى والمدنيين العزل ، معتبرة أن ما حدث «مخالف لكافة القوانين والمواثيق والأعراف الدولية وأمر مروع وغير مقبول على الإطلاق وجريمة حرب ضد الإنسانية».

وتشدد منظمة العمل العربية على تمسكها بعروبة فلسطين وهويتها، ودعمها لنضال عمال وشعب فلسطين لاستعادة أرضهم ومقدساتهم، فالقدس عربية وستظل عربية إلى يوم الدين.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية

وزير الموارد البشرية يطلق «استراتيجية التنمية الشبابية»

أطلق معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس / **أحمد بن سليمان الراجحي** «استراتيجية التنمية الشبابية» الهادفة إلى تمكين الشباب ودعمهم لتحقيق التطلعات الوطنية عبر تنمية الفرص والخيارات الشبابية بما يتلاءم مع اهتماماتهم العلمية والعملية في المجالات كافة. ونوّه معاليه في كلمته خلال حفل التدشين، بدعم وتوجيهات القيادة الرشيدة التي مكّنت الشباب وفق رؤية طموحة تأخذهم إلى آفاق أوسع وأرحب للإسهام في التنمية الوطنية الشاملة، مُبينًا أن هذه الاستراتيجية جاءت بالتعاون والشراكة مع أكثر من 30 جهة حكومية وخاصة، تُقدم للشباب مجموعة متنوعة من البرامج والمبادرات في مجالات مختلفة، أهمها: الأنظمة والتشريعات للعمل الشبابي، وبناء قدرات العاملين مع الشباب، ورفع مشاركة الشباب في عملية صناعة القرار ومشاركتهم المجتمعية.

وأوضح أن تزايد نسبة الشباب في المملكة ووصولها إلى 44 % من إجمالي السكان، الذين يشكلون اليوم نسبة 78 % من إجمالي القوى العاملة، أوجب تصميم هذه الاستراتيجية التي تمتد حتى عام 2030م، وتنطلق من 5 ركائز كبرى أساسها ورؤيتها أن شبابنا ثروة، لتحقيق 10 أهداف استراتيجية من بينها رفع مساهمة الشباب في التنمية، وتنفيذ 20 مبادرة، و40 مشروعاً يستهدف جميع شرائح الشباب؛ ليبقى الأثر في تعزيز مهاراتهم، ورفع مستوى تنافسيتهم عالمياً، وتقدم المملكة في مؤشرات تنمية الشباب.

وشدد معاليه على أن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تولي اهتماماً خاصاً بفئة الشباب، وتسعى إلى صياغة السياسات والبرامج التي تسهم في تعزيز مشاركاتهم الوطنية، ونتج عن ذلك إدماج الشباب في 24 قطاعاً حيوياً ملموساً، ليكونوا جزءاً فاعلاً في بناء مستقبلنا المشرق، مُقدماً شكره لجميع الشركاء من مؤسسات وأفراد، وكل من كانت له مساهمة في بناء «استراتيجية التنمية الشبابية».

وتسعى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى تحقيق استراتيجيتها المنبثقة من رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى خلق بيئة ملائمة تسهم في تقدم ونمو الشباب، من خلال توفير الظروف الضرورية والمناسبة لتطوير قدراتهم وتعزيز قيمهم، وتسعى إلى تحسين جودة حياتهم من خلال توفير بيئات آمنة، بالإضافة إلى دعم المبادرات التي تشجع على اعتماد حياة صحية ونشطة مع مساندة الشباب في مراحلهم الانتقالية ليسهم ذلك في رفع مؤشرات أداء التنمية الشبابية في المملكة والمحافل الدولية.

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يشرف على إطلاق برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

أشرف يوم الإثنين 29 يناير 2024، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، معالي/ فيصل بن طالب، بالمركز الدولي للمؤتمرات على مراسم اللقاء لبرنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في خدمة الإدماج الاقتصادي المستدام لرائدات ورواد الأعمال الشباب بالجزائر، المندرج في إطار تجسيد اتفاقية التعاون بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والاتحاد الأوروبي المبرمة بتاريخ 29 مارس 2023 والذي يشرف على تجسيده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر.

في كلمة ألقاها معاليه بمناسبة اللقاء المنظم تحت شعار «تطوير المنظومة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودور الهيئات العمومية والهياكل المساعدة في ترقيته»؛ أكد أن مسعى الحفاظ على المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وخفض معدلات البطالة بشكل معتبر خاصة لدى فئتي الشباب والنساء يوليه السيد رئيس الجمهورية أهمية خاصة من خلال حزمة الإجراءات التي أقرتها الدولة منذ سنة 2020، الرامية إلى بعث ديناميكية جديدة في الاقتصاد الوطني وتنويعه.

كما ذكر السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بالتأسيس للقانون الأساسي للمقاول الذاتي وإطلاق الوكالة الوطنية الخاصة بذلك، بالإضافة إلى جملة التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية.

وأوضح السيد الوزير أن هاته الإجراءات ستشكل بيئة ملائمة لتطوير منظومة متكاملة وشاملة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وستسهم في الجهد الوطني لتوسيع قاعدة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، لاسيما من خلال التحول من النشاط في القطاع غير الرسمي نحو القطاع الرسمي، بما في ذلك الأنشطة المرتبطة بالعمل العائلي، وتعزيز العمل اللائق في الجزائر وتعميم التغطية الاجتماعية.

وعن البرنامج الذي تم إطلاقه بالمناسبة، أشار السيد الوزير إلى أنه يرمي لتحقيق هدفين أساسيين هما:

1 - تعزيز منظومة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال التأطير المؤسساتي وتنمية قدرات الهيئات العمومية المعنية بهذا النظام وهياكل الدعم على المستويين الوطني والمحلي.

2 - دعم المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي التي يبادر بها الشباب والنساء بشكل خاص في هذا المجال وحسب احتياجات وإمكانيات كل منطقة.

في ختام كلمته، دعا السيد الوزير كافة الفاعلين على مستوى القطاعات المعنية بهذا البرنامج إلى الانخراط والعمل على إنجاحه، مشدداً على ضرورة المتابعة المستمرة والتقييم الدائم لتجسيده.

وزارة الموارد البشرية والتوطين تطلق «مرصد سوق العمل في دولة الإمارات»

أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين «مرصد سوق العمل في دولة الإمارات» الذي يوفر بيانات ومعلومات دورية حول المؤشرات المختلفة لسوق العمل، ومخرجات منظومة سياسات تنظيم سوق العمل والبرامج والمبادرات المبتكرة، وغيرها من المحاور المتعلقة بسوق العمل في الدولة.

ويأتي إطلاق المرصد بحسب تصريح سعادة شيماء العوضي، وكيل الوزارة المساعد للاتصال والعلاقات الدولية لمجلة سوق العمل، انسجاماً مع نهج الشفافية الذي تتبعه الوزارة مع المتعاملين، حيث يوفر البيانات والمعلومات حول واقع سوق العمل في الإمارات، بكل سهولة، وبطريقة وآلية تعتمد التحديث المستمر بما يدعم الأبحاث والمقارنات المعيارية، والاطلاع على النمو المحقق في مختلف الجوانب والمجالات.

وأوضحت أن المرصد يدعم توجه الوزارة لتعزيز الخدمات الالكترونية والرقمية وتعزيز مشاركة البيانات الاحصائية ويعتبر مصدراً موثوقاً للبيانات والمعلومات المتعلقة بسوق العمل لوسائل الإعلام والمنظمات الدولية والباحثين والمهتمين في أسواق العمل، كما يمكن الاسترشاد بمحتوياته في اتخاذ القرارات وهو ما يشكل بوصلة لمختلف الجهات والمستثمرين وأصحاب العمل والمهتمين للاطلاع على واقع سوق العمل وتطوره.

هذا ويتضمن المرصد معلومات وبيانات تهم شرائح متنوعة من المعنيين حول سوق العمل الإماراتي، وفق مؤشرات التنافسية العالمية الخاصة بمجالات العمل والشركات والقوى العاملة، إضافة إلى أهم المبادرات والبرامج المبتكرة التي تقدمها وزارة الموارد البشرية والتوطين لمتعامليها، وبيانات حول واقع العمل في مختلف محاور سوق العمل ضمن بيانات واضحة معززة بالأدلة الرقمية.

وأضاف سعادة أيوب المرزوقي، وكيل الوزارة المساعد لقطاع السياسات والاستراتيجية بالإنابة أن المرصد بني بطريقة مميزة تسهل عملية التصفح والانتقال، وتدعم التوجه للمعلومات والبيانات المطلوبة بشكل مباشر، ويتميز بالسرعة والحداثة، والوضوح وتواتر رفده بالمعلومات ليكون مرجعية أساسية تشمل مختلف نتائج أبحاث ودراسات الوزارة ومخرجاتها، وتعتبر هذه النسخة الأولى من مرصد سوق العمل، وسيتم تعزيز المرصد ببيانات إضافية وتفصيلية مستقبلاً، وذلك وفق احتياجات المعنيين وبما يتناسب مع سياسات مشاركة البيانات الدولية.

ويمكن للمهتمين زيارة المرصد من خلال الموقع الرسمي لوزارة الموارد البشرية والتوطين، تحت عنوان «مرصد سوق العمل» أو عبر الرابط: www.mohre.gov.ae/labour-reports/index-ar.html

تقاسم جائزة الشباب العربي 2023

تقاسمت دولة فلسطين والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية جائزة الشباب العربي لعام 2023 ، التي أعلن عنها معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - ألكسو - بجامعة الدول العربية مطلع هذا العام في موضوع: (الإعلام والأمن القومي العربي.. تحديات الحاضر وآفاق المستقبل) «دورة الشهيدة شيرين أبوعاقلة»، حيث فاز بجائزة المركز الأول، وقيمتها 5000 دولار أمريكي مناصفة كل من : الباحث يوسف يحيى على أبوحشيش من دولة فلسطين عن دراسته : (دور الإعلام الجديد في تعزيز الهوية الثقافية لدى الشباب العربي : دراسة على عينة من طلبة الجامعات العربية)، والباحث محمد بن حسن بن حسين حريصي من المملكة العربية السعودية عن دراسته: (التغطية الإعلامية الأميركية للقضايا في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية «المتحدث الرسمى للبيت الأبيض أنموذجاً» دراسة وصفية تحليلية خلال الفترة الزمنية من عام 2000 إلى 2022)، بينما تشارك في جائزة المركز الثاني، وقيمتها 3000 دولار أمريكي كل من: الباحثة ابتهال عادل أنور علي هارون من جمهورية مصر العربية عن دراستها: (تأثير الإعلام الجديد على الثقافة العربية وعلاقته بتطور وتغير البنية الفكرية في الوطن العربي «دراسة سوسيو ثقافية حول التغيرات التي أحدثها الإعلام الجديد على المواطن العربي»)، والباحث محمد صلاح الدين فؤاد حنفي من جمهورية مصر العربية عن دراسته : (تأثير وسائل الإعلام على الأمن القومي العربي)، والأستاذة أمة الرحمن قايد صالح العفورى من الجمهورية اليمنية عن دراستها : (الإعلام والأمن القومي العربي تحديات الحاضر وآفاق المستقبل)، وفاز بجائزة المركز الثالث، وقيمتها 2000 دولار أمريكي مناصفة كل من : الباحث يحيى تقي الدين من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والباحثة ليزا أنيس أسعد من جمهورية مصر العربية.

مجلس وزراء الصحة العرب:

ضرورة الوقف الفوري للحرب على قطاع غزة

أكد مجلس وزراء الصحة العرب ضرورة الوقف الفوري للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، محذراً من التداعيات الإنسانية والصحية الكارثية مع استمرار هذه الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب الإسرائيلية المتكررة وتهديداتها بإخلاء المستشفيات في شمال غزة التي يوجد بها آلاف المرضى والإجلاء القسري للمرضى والعاملين الصحيين.

وجاء ذلك في بيان لمجلس وزراء الصحة العرب عقب اجتماع دورته غير العادية يوم الخميس الموافق 2 نوفمبر 2023 عبرتقنية الفيديو كونفرانس، برئاسة وزير الصحة الجزائري عبدالحق سايحي، رئيس الدورة الحالية للمجلس، وذلك بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الصحة العرب)، لبحث الموضوعات الصحية المقرر رفعها إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة في الجمهورية الموريتانية الإسلامية، كما نبه المجلس إلى أن هناك مرضى في وحدات العناية المركزة في قطاع غزة، منهم من يعتمد على الأجهزة للبقاء على قيد الحياة ومرضى يخضعون لغسيل الكلى ومواليد في الحضانات والنساء اللاتي يعانين من مضاعفات الحمل وغيرهم، والتي تعد انتهاكاً صريحاً وصارخاً لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، واتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين لعام 1949.

هذا وأدان مجلس وزراء الصحة العرب بأشد العبارات جرائم الحرب والمجازر الوحشية المستمرة في قطاع غزة التي أسفرت عن سقوط ما يزيد على 8720 شهيداً وأكثر من 22 ألف جريح غالبيتهم من الأطفال والنساء والمسنين بنسبة

73%، وتدمير أكثر من 177.781 ألف وحدة سكنية، بالإضافة إلى مئات المفقودين.

وحذر المجلس من أن استمرار تلك الهجمات التي تستهدف الفلسطينيين في محيط المراكز العلاجية والمستشفيات، وكذلك الفرق الطبية وأماكن الإيواء التي يلجأون إليها هرباً من القصف المتواصل، ودون أي اكتراث بالأرواح التي تزهق، سوف يفاقم من تدهور الأوضاع الصحية والإنسانية.

كما استنكر المجلس استمرار استهداف المباني السكنية للمدنيين وتدمير البنية التحتية الأساسية وفرض قيود على مقومات وموارد الحياة الأساسية من المياه وإدخال الأدوية والكهرباء والوقود الذي يؤدي إلى وقوع خسائر كارثية بالأرواح في صفوف المدنيين، وطالب المجلس المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته لوقف هذه المجازر الوحشية وفتح ممرات إنسانية آمنة ومستدامة لضمان نفاذ وتدفق المساعدات الإنسانية والإغاثية، للتخفيف من وطأة الكارثة الإنسانية التي يعاني منها أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إعمالاً واحتراماً لقواعد القانون الدولي.

كما طالب المجلس المجتمع الدولي بالكف عن الكيل بمكيالين والضغط على القوى القائمة بالاحتلال لرفع الحصار عن قطاع غزة، وحماية المدنيين والفرق الصحية والمنشآت الصحية ومراكز الإيواء ودور العبادة، والسماح بشكل فوري وعاجل بإدخال الوقود للمستشفيات والمراكز الصحية وسيارات الإسعاف، مشيداً بما تقدمه الفرق الطبية في قطاع غزة من صمود بطولي في ظل العدوان الغاشم والتحديات الكبيرة التي يواجهونها، مؤكداً على دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه ومحذراً من أي محاولات لتهجيره خارجها.

وقرر المجلس توسيع دائرة التواصل مع المنظمات الدولية والإقليمية لحشد الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني، وكلف المجلس رئيس الدورة الحالية (الجمهورية الجزائرية) ورئيس المكتب التنفيذي (جمهورية مصر العربية) بمخاطبة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية لتكثيف جهوده من أجل تقديم كافة أشكال الدعم الطبي والإنساني إلى وزارة الصحة بدولة فلسطين والعمل على حماية المستشفيات والمرافق الصحية في قطاع غزة، كما كلف المجلس الأمانة الفنية بمتابعة الاحتياجات العاجلة مع وزارة الصحة بدولة فلسطين وإبلاغ وزارات الصحة العربية بها بشكل دائم، والعمل على التوصيل الفوري والآمن للإمدادات الطبية والوقود والمياه النظيفة والأغذية وغيرها من المساعدات الإنسانية إلى غزة من خلال معبر رفح، وكلّف المجلس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الطلب من منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة الأوضاع الصحية والإنسانية في قطاع غزة، على هامش المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في جنيف في شهر يناير 2024.

جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

2024

السياحة الميسرة وتشغيل الاشخاص ذوي الاعاقة: التحديات والافاق

رابط الدراسة

www.alolabor.org

انطلاقاً من دور منظمة العمل العربية في إدماج الاشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وصيانة حقوقهم في العمل اللائق بما يتناسب مع قدراتهم، وتأسيساً على نتائج مؤتمر السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة الذي عقد على هامش معرض اكسبو أصحاب الهمم (دبي، ديسمبر 2022) والذي أكدت نتائجه على ضرورة دمج الاشخاص ذوي الاعاقة في الأنشطة السياحية بحيث يتمتعون بحقهم في ممارسة كافة الأنشطة الخاصة بالسياحة والسفر، كذلك التشغيل في هذا القطاع الحيوي والهام في إطار من العدالة والمساواة مع الجميع، تقدم منظمة العمل العربية هذه الدراسة لتتناول واقع تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة السياحة والسفر في الدول العربية، وتناقش التحديات التي تواجه سياحة الأشخاص ذوي الإعاقة وتشغيلهم في المرافق السياحية، وتعرض أهم مبادرات الدول العربية في تفعيل مشاركتهم في القطاعات السياحية .

ملخص الدراسة

تسلط الدراسة الضوء على أهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع والاقتصاد من خلال تمكينهم في قطاع السياحة. حيث تؤكد منظمة العمل العربية على حق هؤلاء الأشخاص في العمل والمشاركة في الأنشطة السياحية، معتبرة ذلك جزءًا لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي.

تتكون هذه الدراسة من خمسة أقسام يتناول القسم الأول واقع تشغيل ذوي الاعاقة في قطاع السياحة والسفر في البلدان العربية من خلال استعراض التشريعات والقوانين الدولية والعربية المنظمة لعمل ذوي الاعاقة واهمية التأهيل المهني للمعاق للحصول على فرصة عمل تتناسب مع قدراته وامكانية تشغيل ذوي الاعاقة في القطاع السياحي على اعتبار ان صناعة السياحة تعد صناعة كثيفة العمالة وهي من اكبر الصناعات المولدة لفرص العمل المباشرة وغير المباشرة وتسليط الضوء على عدد من المبادرات لتشغيل ذوي الاعاقة في المجال السياحي في عدد من البلدان العربية. اما القسم الثاني فركز على أهمية السفر والترويح بالنسبة للشخص المعاق وماهي السياحة الميسرة القادرة على توفير فرصة المشاركة في التجربة السياحية الناجحة للمعاق ودراسة واقع هذه السياحة في البلدان العربية من خلال استعراض جهود بعض البلدان في تنشيط السياحة الميسرة باعتبارها نمط جديد له مستقبل واعد في السوق السياحية. واهتم القسم الثالث بموضوع التجهيزات والتسهيلات الخاصة بسياحة المعاقين من خلال استعراض أهم التشريعات المنظمة لسفر الأشخاص ذوي الإعاقة واهم التدابير الواجب توفيرها في أماكن الإقامة وخلال الجولات السياحية. في حين تناول القسم الرابع السياسات التسويقية الفعالة لتنشيط سياحة المعاقين في البلدان العربية من خلال التعرف على المزيج التسويقي للسياحة الميسرة وأبرز السياسات الواجب اعتمادها للنهوض بهذا النمط من السياحة في البلدان

العربية واشتمل الفصل الخامس والأخير على أهم التوصيات التي يمكن أن تدعم التوجه العربي نحو السياحة الميسرة.

التشريعات والمبادرات الداعمة:

تناولت الدراسة التشريعات الدولية والعربية المنظمة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك حق العمل والمشاركة في الأنشطة السياحية. كما أبرزت أهمية التأهيل المهني والتدريب لتحسين فرص تشغيل هؤلاء الأشخاص في القطاع السياحي.

التحديات والفرص:

تناقش الدراسة التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على فرص عمل في قطاع السياحة والسفر، مثل نقص الوعي والتسهيلات المناسبة. في المقابل، وتشير إلى الفرص الكبيرة التي يمكن أن يوفرها هذا القطاع لهم، نظرًا لكونه قطاعًا كثيف العمالة وذو قدرة عالية على إيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.

السياحة الميسرة كفرصة:

تعرّف الدراسة السياحة الميسرة باعتبارها نمطًا جديدًا للسياحة يهدف إلى توفير تجارب سياحية شاملة ومتاحة للجميع، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وتؤكد على أن السياحة الميسرة يمكن أن تعزز من مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في التنمية الشاملة.

الخاتمة والتوصيات:

تختتم الدراسة بجملة من التوصيات لدعم السياحة الميسرة وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في هذا القطاع. من بين هذه التوصيات تطوير التشريعات، وتعزيز الوعي والتدريب المهني، وتحسين البنية التحتية السياحية لتكون أكثر شمولية.

فالاستثمار في السياحة الميسرة ليس فقط واجبًا اجتماعيًا وإنسانيًا نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، بل هو أيضًا فرصة اقتصادية تسهم في تنويع المنتجات السياحية وجذب شرائح جديدة من السياح، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. ويُظهر التزايد العالمي في الطلب على السياحة الميسرة أن هناك حاجة ملحة للتوسع في الخدمات والمرافق التي تلبي احتياجات جميع الزوار، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما تشير التوصيات إلى أهمية التكامل بين السياسات الوطنية والإقليمية والدولية لضمان تحقيق السياحة الميسرة وتشجيع الاستثمار في تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل في هذا القطاع. كما تُبرز الحاجة إلى التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لإنشاء بنية تحتية سياحية شاملة وميسرة، بما في ذلك المواصلات، المرافق السياحية، والخدمات.

أخيرًا، تؤكد الدراسة على أن نجاح السياحة الميسرة يتطلب ليس فقط التزامًا سياسيًا وتمويلاً كافيًا، بل أيضًا تغييرًا في العقليات والثقافة العامة تجاه الإعاقة، بحيث تُعزز من الوعي وتقدير الإسهامات التي يمكن أن يقدمها الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع السياحي والمجتمع ككل.

للاطلاع على الدراسة كاملة يمكنكم زيارة موقع المنظمة الالكتروني على هذا الرابط:

السياحة الميسرة وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة: التحديات والآفاق